

العنوان:	الادارة العامة والتنمية في دولة البحرين
المصدر:	الخليج العربي
الناشر:	جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي
المؤلف الرئيسي:	الكبيسي، عامر خضير
المجلد/العدد:	مج 14, ع 3,4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1982
الصفحات:	3 - 41
رقم MD:	77735
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التنمية الاقتصادية، البحرين، الادارة العامة، التنمية الادارية، التطوير الاداري، التنمية الاجتماعية، تنمية الموارد البشرية، السكان، تعداد السكان، الأحوال السياسية، الأحوال الاقتصادية، الأحوال الاجتماعية، الدخل القومي، الادارة المحلية، النظم الادارية، التنظيم الاداري، الموازنة العامة، الادارة التربوية، الخدمات العامة، وسائل المواصلات، القوى العاملة، تخطيط القوى العاملة
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/77735">http://search.mandumah.com/Record/77735</a>

## الادارة العامة

## والتنمية

## في دولة البحرين

الدكتور عامر الكبيسي

وكيل كلية العلوم الادارية والسياسية  
جامعة الامارات العربية المتحدة

## ١ - مقدمة

فرضت على هذه الأجهزة مسؤولية الوقوف على قدميها لإدارة شؤون الدولة الأساسية فإلى أي حد ياترى استطاعت هذه النظم الإدارية الناشئة أن تدبر عجلة التنمية الشاملة متحدياً بذلك جيروت التخلف بكل أشكاله وأساليبه؟

وإذا كان البترول المتدفق بلا حياء أو خجل قد مهد الطريق أمام أجهزة الادارة العامة في العديد من أقطار الخليج العربي وسهل عليها استقطاب الخبرات البشرية من كل فج و صوب وأتاح أمامها استيراد التكنولوجيا والنظم الحديثة من أكثر الدول تقدماً فإن الادارة العامة في دولة البحرين لم تكن محظوظة بنفس الدرجة نظراً لانسياب بترولها على استيحاء أو لنقل أنه جاءها يمشي مشية الخيلاء. فكان لهذا المتغير أثره الواضح على تمييز التجربة الادارية والتنموية في هذه الدولة عن تجارب بقية الدول الخليجية ذات الثروة النفطية الهائلة.

والدراسة هذه وهي تركز على التجربة البحرينية ستسعى إلى تقويم دور الأجهزة الإدارية في دفع عجلة التنمية الشاملة أخذة بنظر الاعتبار ظروف التخلف الموروث والشحة الاقتصادية التي تتعرض لها بنضوب

تأتي دراسة الادارة العامة في دولة البحرين للعقدين المنصرمين وهما عقد الستينات والسبعينات استجابة للحاجة الملحة التي يلمسها المعينون بالدراسات الإدارية المقارنة بوجه عام وطلبة الأقطار الخليجية بوجه خاص. فالمكتبة العربية لا تزال تفتقر إلى مثل هذه الدراسات المتخصصة عن أقطار الخليج العربي بالرغم من الأهمية المتزايدة لدول هذه المنطقة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. الأمر الذي نبه الأكاديميين وزاد فيهم مسؤولية البحث وإعداد الدراسات الميدانية والتحليلية بعد أن ظلت الدراسات التاريخية والوصفية هي المعمول عليها في الغالب.

والقضية الرئيسية الملحة التي تطرح نفسها أمام دارسي الادارة العامة والتنمية في دول الخليج العربي تتلخص في تساؤل هؤلاء الدارسين عن: مدى الشوط الذي قطعتة الأجهزة الادارية لدول هذه المنطقة ومدى التقدم الذي أحرزه قادتها الإداريين عبر السنوات القصيرة التي مرت على تحررها بمد التخلف الذي ورثته من عهود السيطرة والاحتلال. وإذا كانت مرحلة الاستقلال قد

تبلغ مساحة جزيرة المحرق أقل من ١٨ كم<sup>٢</sup> كما هو الحال في جزيرة بوسداد. هذا بالنسبة للجزر الرئيسية الثلاثة عشر ناهيك عن المساحة المحددة جداً للجزر العشرين المتناثرة على السواحل. ومن المعلوم أن مساحة البحرين تعتبر أصغر من مساحة الكويت بحوالي ٢٧ مرة وأصغر من مساحة قطر بحوالي ٣٥ مرة وهي أقل من واحد بالمئة من مساحة الامارات<sup>(١)</sup>.

أما مناخ البحرين فهو مشمس أغلب أيام السنة ولذلك فهو يتميز بالحرارة الشديدة والرطوبة العالية صيفاً في حين يعتدل الشتاء وتسقط فيه بعض الأمطار التي يتراوح سقوطها ما بين ١٠ و ٢٠٠ ملم سنوياً.

ومن الناحية التاريخية يرجع وجود الإنسان على أرض البحرين إلى خمسين قرن من الزمن. حيث أثبتت ذلك المكتشفات الأثرية لإنسان العصر الحجري التي وجدت في مرتفعات جزيرة البحرين. كما ازدهرت هذه الجزيرة ابان حضارة دلمون القديمة خلال العصر النحاسي حيث كانت موقعاً لأكبر مدفن من مدافن ما قبل فجر التاريخ في العالم. هذا بالإضافة إلى شهرتها كسوق لتجارة العاج والذهب والنحاس واللائي الشهيرة من مفاصات اللؤلؤ القريبة من سواحلها بسبب كونها ميناء لرسو السفن القادمة من بلاد ما بين النهرين والهند وعمان وذلك قبل ظهور مدينة روما بثلاثة آلاف سنة.

وقد دخلت البحرين في الإسلام على يد حاكمها المنذر بن ساوي أثر استلامه لرسالة النبي (ص) التي حملها إليه العلاء بن الحضرمي. وكان سكانها من قبل خليط من النصارى واليهود والمجوس. وقد شملت أحداث الردة بعض المناطق البحرينية بعد وفاة الرسول ولكن الخليفة أبو بكر (رضي) أرسل إليهم العلاء بن الحضرمي فأعادهم للإسلام ومنها انطلق المسلمون شطر بلاد فارس.

بتروها. مع التركيز على أهم ما حققته من مكاسب وإنجازات تنموية خلال العقد الأولين من عمرها ومحاولة تشخيص ما ينتظرها من أهداف مستقبلية ومشروعات تنموية باتت ضرورية لبناء هذه الدولة الفتية وإسعاد شعبها العربي الطموح.

وأخيراً فإن هذه الدراسة ستشير إلى استراتيجية التعاون الخليجي المشترك التي عملت دولة البحرين على تجسيدها وإخراجها إلى حيز التنفيذ العملي لتكون نموذجاً جديداً لتنمية المنطقة وتحقيق التنسيق والتكامل بين إمكانياتها ومواردها. ومن هذه المشروعات: شركة طيران الخليج. وشركة الملاحة العربية لإصلاح السفن (الحوض الجاف) والكلية الجامعية والجامعة الخليجية والجسر الموصل بين البحرين والسعودية. وغيرها من مشروعات لا تزال قيد التشريع أو التنفيذ.

وهذه جميعاً تجارب رائدة ومشجعة لتحقيق التنسيق والتكامل بين أقطار المنطقة الخليجية بعد أن ظلت شعارات التكامل العربي حبيسة التقارير وأروقة المؤتمرات والندوات العربية.

## ٢ - نبذة تعريفية بالبحرين

تقع دولة البحرين من الناحية الجغرافية وسط الخليج العربي على بعد ١٥ ميل عن ساحل المملكة العربية السعودية الشرقي وعلى بعد ١٥٠ ميل من الساحل الايراني و١٨ ميل من شبه جزيرة قطر.

وتتألف هذه الدولة من أرخبيل من الجزر الصغيرة التي يبلغ تعدادها ٣٣ جزيرة تبلغ مساحتها الكلية ٦٦٩ كم<sup>٢</sup> أو ما يقرب من ٢٥٨ ميل مربع. وفي الوقت الذي تبلغ فيه مساحة أكبر جزرها وهي جزيرة البحرين ٥٧١ كم<sup>٢</sup> فإن الجزر الأخرى تتضاءل مساحتها فجأة حيث

(١) د. مانع سعيد العتيبة: البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة، الكويت مطابع القبس ١٩٧٧ - وردت في كتاب الصناعة في دول الخليج - ص ٧٦.

### ٣ - السكان

يمثل الهنود والباكستانيون أكبر نسبة من المهاجرين غير العرب حيث تقدر نسبتهم ٣,٧٪ من مجموع السكان. ويمثل الأجانب نسبة كبيرة من قوة العمل بالبحرين إذ يشكلون نسبة تراوحت بين ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من مجموعها الكلي وذلك لأن نصف سكان البحرين الأصليين تقل أعمارهم حالياً عن ١٦ سنة مما يجعل عرض القوى العاملة من بين المواطنين أقل كثيراً من الطلب عليها. وقد انتهت الدولة مؤخراً إلى مخاطر تزايد هذه النسبة فبدأت تحد من استمرارها.

يتجمع ما يقرب من ثلث سكان البحرين في العاصمة المنامة. وتليها مدينة المحرق من حيث الكثافة السكانية التي تبلغ بوجه عام في دولة البحرين ما يزيد عن ٤٩٠ نسمة لكل كيلومتر مربع من المساحة. وفي أدناه يوضح الجدول تزايد عدد السكان في البحرين خلال الأربعين سنة الماضية مع نسب المواطنين وغير المواطنين من مجموع السكان<sup>(١)</sup>.

تزايد عدد سكان البحرين خلال الأربعين سنة الأخيرة من تسعين ألف نسمة عام ١٩٤١ إلى ٢١٦ ألف نسمة عام ١٩٧١ ثم صاروا ٢٨١ ألف نسمة عام ١٩٧٦. أما تقديرات عام ١٩٧٧ فتشير إلى أن عدد سكانها يصل إلى ٣٠٨ ألف نسمة<sup>(١)</sup>. وهذا يجعل من معدل النمو السكاني أكثر بقليل من ٤٪ سنوياً.

ويرجع معظم السكان في أصولهم التاريخية إلى شمالي شبه الجزيرة العربية غير أن أعداد المهاجرين إليها من الأجانب بدأت بالتزايد خلال العقدين الأخيرين حتى أصبح عددهم حالياً يصل إلى ٢٥٪ من مجموع السكان بعد أن كانت نسبة الأجانب لا تزيد عن ١٧٪ عام ١٩٧١. ويمثل العمانيون أكبر نسبة من المهاجرين العرب بالبحرين وتقدر نسبتهم بـ ٦٪ من مجموع السكان. بينما

السنة	الجنسية	بحريني	النسبة المئوية	غير بحريني	النسبة المئوية	المجموع
يناير ١٩٤١		٧٤,٠٤٠	٪٨٢	١٥,٩٣٠	٪١٨	٨٩,٩٧٠
مارس ١٩٥٠		٩١,١٧٩	٪٨٣	١٨,٤٧١	٪١٧	١٠٩,٦٥٠
مايو ١٩٥٩		١١٨,٧٣٤	٪٨٣	٢٤,٤٠١	٪١٧	١٤٣,١٣٥
فبراير ١٩٦٥		١٤٣,٨١٤	٪٧٩	٣٨,٣٨٩	٪٢١	١٨٢,٢٠٣
ابريل ١٩٧١ مقدرة		١٧٨,١٩٣	٪٨٣	٣٧,٨٨٥	٪١٧	٢١٦,٠٧٨
ابريل ١٩٧٦ مقدرة		٢١٣,١٨٠	٪٧٦	٦٨,٣٩٠	٪٢٤	٢٨١,٥٦٠
ابريل ١٩٧٧ مقدرة		٢١٥,١٧٠	٪٧٠	٩٣,٧٠٠	٪٣٠	٣٠٨,٨٧٠

الستين ٧٦، ٧٧ عما كانت عليه نسب الزيادة في السابق.

وتفسر إدارة الاحصاء دولة البحرين ارتفاع نسب البحرينيين في أوائل السبعينات بهجرة أو خروج البريطانيين أثر الاستقلال. كما تعزى ارتفاع نسبة غير البحرينيين في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع أسعار البترول بعد عام ١٩٧٣ وتوسع نشاط المقاولات بالدولة وإلى زيادة

والذي تلاحظه في الجدول السابق ما يلي:

- ١ - ازدياد نسبة غير البحرينيين للستين ٧٦، ٧٧ عما كانوا عليه في السنوات السابقة حيث ظفرت نسبتهم من ١٧٪ من مجموع السكان عام ١٩٥٠ إلى ٣٠٪ عام ١٩٧٧.
- ٢ - تضاعف نسب زيادة السكان البحرينيين في

(١) مجموعة الاحصاء السنوية لدولة البحرين عام ١٩٧٩ (بتصرف).

أعداد البنوك التجارية وانشاء بعض المشروعات الكبيرة التي استقطبت عدد من القوى العاملة الأجنبية .

أما جنسيات غير البحرينيين فاستطعنا الحصول على تقسيماتها من خلال مراجعتنا للعديد من النشرات الاحصائية فكانت على النحو التالي<sup>(١)</sup> .

الجنسية	التعداد	تعداد	تعداد	تعداد
	١٩٦٥	١٩٧١	١٩٧٧	
العرب	١٨٤٤٥	١٧٠٠١	٢٠٣٢٠	
الهند	٥٣٨٣	٦٦٥٧	٢٥٨٨٠	
الباكستان	٣٩٣٢	٥٣٧٧	٢٥٤٦٠	
الايروانيون	٧٢٢٣	٥٠٩٧	٣٠٣٠	
الغربيون	٣١٣٥	٣٤٧٤	١٠٢٣٠	
الاسيويون الآخرون	١٨٠	٧٠	٦٣٤٠	
جنسيات افريقية أخرى	٢٠١	٩٩	٢٣٤٠	
المجموع	٣٨٣٨٩	٣٧٨٨٥	٩٣,٧٠٠	

ويتنسب آل خليفة إلى العتوب وهم فخذ من قبيلة عنزة المشهورة وكانوا أصلاً يسكنون نجد ثم هاجروا إلى شرقي الجزيرة العربية. وقد دخلوا البحرين على يد أحمد بن خليفة الملقب بالفاتح. ثم تعاقب بعده عدد من شيوخ آل خليفة على حكم البحرين من أشهرهم الشيخ عيسى بن علي الذي تسلم الحكم عام ١٨٦٩ واستمر حتى عام ١٩٢٣ بعد عزله وتنصيب ابنه حمد بن عيسى آل خليفة. وفي عام ١٩٤٢ استلم ابنه سلمان بن حمد السلطان حتى عام ١٩٦١ حيث تقلد السلطة الشيخ عيسى بن سلمان.

وقد ظل حكم آل خليفة تقليدياً أبوياً قليلاً مطلقاً حتى الخمسينات من هذا القرن إذ ظل الشيخ يمارس سلطاته بنفسه معتبراً قراراته بمثابة القانون وكانوا يرفضون وجود مجلس تشريعي أو صدور دستور مدون للبلاد. كم ظلت لبحرين بالرغم من وجودهم في الحكم مطمعة يتنافس عليها العمانيون والوهائيون والعمشانيون والايروانيون، حتى قيام الحرب العالمية الأولى. عنده أصبح الخليفة بحيرة بريطانية مقلدة وأصبح المقيم البريطاني وكأنه ملك الخليج غير المتوج. وقد اعتمد حكام آل خليفة على البريطانيين اعتماداً كبيراً بعد أن كانوا يحاولون ارضاء كافة الأطراف المتنافسة التي تهددهم بالخطر. لكنهم باعتمادهم على البريطانيين أثاروا ضدهم غضب الحركة الوطنية التي قويت داخل البحرين بشكل ملحوظ ومارست ضغوطها الشديدة والتي أسهمت في تطوير النظام السياسي خلال السبعينات ولا يزال تأثير القوى الوطنية البحرينية واضحاً بالرغم من محاولات إضعافه.

لقد نالت البحرين استقلالها بعد أن أعلنت بريطانيا عام ١٩٦٨ عن عزمها الانسحاب من شرق السويس ومن الخليج العربي في مدة أقصاها ١٩٧١. وقد أوضح الكتاب الأبيض هذه الأسباب بكونها اقتصادية بحتة ولرغبنا بريطانيا في تخفيض نفقات دفاعها إضافة إلى أن وجوده العسكري لم يعد ضرورياً إذا كان وجودها السياسي سيظل

#### ٤ - النشأة السياسية وتطور الدولة

خضعت البحرين للبرتغال منذ عام ١٥٢١ بالرغم من المقاومة الوطنية الشعبية التي لاقتها السفن البرتغالية آنذاك. وفي عام ١٥٣٧ استنجد أهل البحرين بالسلطان العثماني سليمان القانوني الذي فشل أساطيله في دحر البرتغاليين اثر طلبهم للنجدة من أساطيلهم بالهند. وفي عام ١٦٠٢ دخل الايروانيون البحرين بعد دحرهم للبرتغاليين لكنهم عينوا عليها بعض الحكام العرب ليظل أشرفهم عليها بصورة غير مباشرة. ثم نجح العمانيون عام ١٧١٨ في احتلال البحرين لكنهم انسحبوا منها اثر عودة الايروانيين مرة ثانية. ثم خرجت البحرين من السيطرة الايرانية على يد الشيخ جبارة الهولي من عرب الساحل الايراني للخليج العربي وظلت اثر ذلك المناوشات العربية والايرانية مشتتة حول البحرين حتى احتلالها آل خليفة عام ١٧٨٣.

(١) وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء (ادارة الاحصاء) - نشرة تجميعية شهرية يونيه ١٩٧٩ ص٢ والمجموعات الاحصائية للسنوات المتعددة

فعالاً. وتم اعلان الاستقلال في ١٤ أغسطس ١٩٧١ وفي نفس العام دخلت البحرين في عضوية الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة اثر حسم الخلافات التي أثرت بين بريطانيا وايران حول استقلال البحرين<sup>(١)</sup>.

وكانت قضية انضمام البحرين لدولة الاتحاد التساعي من بين الموضوعات التي شغلت حكام الامارة لوقت طويل غير أن الخلافات التي لم تحسم حول مقر عاصمة الاتحاد وطريق التمثيل في الهيئة التشريعية وتوزيع المناصب الوزارية وقضايا فرعية أخرى حالت دون دخولها في الدولة الاتحادية ولكي يتجاوز حكام البحرين سلبيات عدم الدخول في الدولة الاتحادية توجهوا إلى بناء التنظيمات السياسية الداخلية.

فبعد عشرة أشهر على استقلال البحرين صدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء مجلس تأسيسي لاعداد دستور الدولة. وفي عام ١٩٧٣ صدر الدستور البحريني كما تم تكوين المجلس الوطني عن طريق الانتخابات. غير أن المرسوم الأميري الصادر عام ١٩٧٥ قد قضى بحله. فظل شعب البحرين حتى يومنا هذا ينتظر اللحظات الحاسمة التي يعود المجلس لممارسة مهامه إيداناً ببدء الحياة السياسية التي تضمن للمواطنين حرية الرأي والمشاركة في رسم السياسة العامة وتصميم برامج التنمية.

## ٥ - اقتصاديات البحرين

كان استخراج اللؤلؤ الطبيعي وصيد الأسماك والاتجار بهما حتى الثلاثينات من هذا القرن مصدر الثروة في دولة البحرين حيث يمتنها الغالبية العظمى من لسكان. ومنذ اكتشاف البترول عام ١٩٣٢ في جبل دخان أصبحت موارده هي العمود الفقري لاقتصاد هذه الدولة وبدأت أهمية المهن الأخرى تضعف وتتضاءل.

وهكذا تعد دولة البحرين من أوائل دول الخليج في إنتاج النفط كما أنها كانت سباقة في تصفيته محلياً أثر إقامتها عام ١٩٣٦ لمصفاة صغيرة بسعة انتاجية قدرها عشرة آلاف برميل يومياً. غير أنها أعادت بناء هذه المصفاة ووسعت طاقتها التكريرية حتى أصبحت عام ١٩٧٤ تنتج من زيت الوقود ألف طن سنوياً مما يجعلها ثاني مصفاة في الشرق الأوسط من حيث السعة. وهي كمية تفوق كثيراً الكميات المنتجة محلياً حيث تستورد البحرين ثلاثة أرباع ما تكرره هذه المصفاة من المملكة العربية السعودية عبر أنابيب تمتد تحت مياه الخليج. وأغلب هذه الكميات المكررة من البترول تعيد البحرين تصديره للدول المجاورة على شكل وقود للسيارات وزيت ديزل وزيت غاز وكروسين ووقود طائرات وأسفلت وبنط وزيوت وقود... الخ.

وتتولى شركة نفط البحرين المحدودة (بابكو) مهمة إنتاج وتكرير الزيت وتسويق منتجاته خارجياً بينما تتولى شركة نفط البحرين الوطنية (بنوكو) مهمة توزيعه محلياً. وتمتلك الدولة نسبة ٦٠٪ من أسهم الشركة الأولى بينما تعود ملكية الشركة الثانية بكاملها للدولة. وتنوي الدولة امتلاك أسهم الشركة مع المصفاة التابعة لها بالكامل إلى جانب حقول البترول والغاز الطبيعي.

وتواجه دولة البحرين منذ بضعة سنوات مشكلة تناقص الكميات المستخرجة من بترولها الحلي بصورة تدريجية فهي بالقوت الذي كانت تنتج يومياً ما يزيد على ٧٦ ألف برميل عام ١٩٦٩ فإن طاقتها الانتاجية قد انخفضت إلى أقل من ٥٠ ألف برميل يومياً عام ١٩٧٩. والمعدلات الحالية تؤهل الدولة للحصول على ما يقرب من ٣٨٠ مليون دولار سنوياً فقط. وهذه الموارد المحدودة من البترول تجعل من البحرين أفقر الدول الخليجية وأكثرها حاجة للمساهمات الخارجية لتمويل برامج تنميتها<sup>(٢)</sup>.

(١) للمزيد من المعلومات حول المشاكل والمخاطر التي رافقت استقلال البحرين يرجع إلى أمل الزباني: البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، الطبعة الثانية ١٩٧٧.

(٢) والمعروف ان هناك ٣١٣ بئراً انتهى انتاجهم في البحرين حتى نهاية عام ١٩٧٨ كما أن هناك ٣٩ بئراً مغطاة أو تحت التصليح إضافة إلى ٢٧ بئراً مهجورة. يرجع إلى نشرة دائرة الاحصاء الصادرة في يونيو ١٩٧٩.

والجدول أدناه يوضح إنتاج البحرين من النفط الخام والنفط المكرر بالآلاف البراميل للعشر سنوات الأخيرة.

نوع الانتاج السنة	الانتاج المحلي	المنتجات البترولية المكررة بالبحرين
١٩٦٩	٢٧٧٧٤	٨٣٢٠٢
١٩٧٠	٢٧٩٧٣	٨٨٢٢٨
١٩٧١	٢٧٣٤٦	٨٩٩٥٦
١٩٧٢	٢٥٥٠٨	٨٥٥٦١
١٩٧٣	٢٤٩٤٨	٨٦٢٥٣
١٩٧٤	٢٤٥٩٧	٨٧٨٨٢
١٩٧٥	٢٢٣٠٩	٧٦٣٦٤
١٩٧٦	٢١٢٨٨	٧٧٧٥٠
١٩٧٧	٢١٢٣٦	٩٢٩٦٢
١٩٧٨	٢٠١٩٢	٨٨٣٣٨
١٩٧٩	١٨٧٤١	٨٩١٧٣

عدد المشتغلين بالزراعة ٣٨٩٧ أي ١١,٣٪ من مجموع القوى العاملة البالغة ٣٤٢٨٤ وقد وصل عدد هؤلاء عام ١٩٧٧ إلى ٣٣٩٧ عاملاً أما عام ١٩٧٩ فقد تجاوز الأربعة آلاف عامل وأغلبهم من المواطنين<sup>(٢)</sup>.

وتكثر الزراعة على الساحل الشمالي لجزيرة البحرين حيث وهبها الله شريطاً من الأراضي الخصبة التي تنتشر فيه ينابيع المياه العذبة والآبار الارتوازية التي تمتد إلى قاع البحر ويزيد عددها على ٢٠٠ ينبوعاً. وبفضلها تحول هذا الشريط الساحلي إلى غابة من أشجار النخيل والرمان والكرم والتين كما تزرع فيه مختلف الخضروات. كما تنتشر النخيل في المناطق الشمالية من المنامة وسترة والمحرق. ويقدر مجموع المساحة المزروعة فعلاً في مختلف جزر الدولة بتسمة آلاف فدان من مجموع الأرض الصالحة للزراعة التي تقدر بـ ١٤ ألف فدان كما قدرت محاصيل الخضار المنتجة حلياً عام ١٩٧٩ بما يقرب من سبعة آلاف طن.

ويسد الإنتاج المحلي من لحوم الدواجن والبيض ما يقرب من ٤٠٪ من الاستهلاك الكلي حيث يوجد في البحرين أكثر من ٣٤ مزرعة أهلية عاملة للدواجن إضافة إلى ما تنتجه الشركة العامة للدواجن وهناك مشروعات جديدة تحت الإنشاء ستعمل على سد الحاجة المحلية. أما لحوم الأسماك فتسد الحاجة منها عن طريق الصيد المحلي.

ويعتبر القطاع المالي والتجاري من أهم القطاعات التي باتت دولة البحرين توليه الكثير من اهتمامها بسبب ما يضيفه هذا القطاع من موارد نقدية أو يوفره من فرص عمل لمواطنيها. وترجع أهمية هذه الدولة التجارية من الناحية التاريخية إلى موقعها الجغرافي كطريق بين أوروبا والهند أثناء فترة الاستعمار البريطاني في شبه القارة الهندية. وقد زادت أهميتها الاستراتيجية من الناحية العسكرية من تطلع الدول الكبرى إلى هذه الجزيرة فجعلتها محطة جوية وبحرية لطائراتها وسفنها.

وإلى جانب إنتاج النفط فقد تزايد إنتاج الغاز الطبيعي إذ بلغ عام ١٩٦٨ حوالي ٢٧ ألف مليون قدم مكعب. وفي عام ١٩٧٠ وصل إلى ٤٣ ألف مليون قدم مكعب. وفي عام ١٩٧٤ زاد إلى ١٠٠ ألف مليون وفي عام ١٩٧٦ صار ١٠٧ ألف مليون قدم مكعب أما عام ١٩٧٩ فقد بلغت كمية الإنتاج الفعلية ١٤٢,١٤٧ ألف مليون قدم مكعب. وتستخدم الكميات المنتجة في توليد الطاقة الكهربائية وفي مصنع التكرير ومصنع الألمنيوم وشركة الغاز كما يعاد حقن الكميات الزائدة منه<sup>(١)</sup>.

وتسهم الزراعة في دعم الاقتصاد البحريني بنسبة تفوق ما تسهم به الزراعة في أغلب الدول الخليجية. حيث تزايد عدد المشتغلين في قطاع الزراعة بالبحرين خلال العقد الأخير خلافاً لما هو سائد ببعض الدول. ففي عام ١٩٧١ بلغ عدد المشتغلين بالزراعة ٢٦٧٠ عاملاً أي ٥,٣٪ من مجموع القوى العاملة. وفي عام ١٩٧٦ قدر

(١) المجموعة الاحصائية لدولة البحرين لعام ١٩٧٩.

(٢) يرجع إلى المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٧ جدول ١١٧ وإلى كتاب: دولة البحرين: دراسة في تحديات البيئة والاستجابة البشرية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٥.

ولقد انتعشت حرره التجاره والصيرفه في البحرين اثر الحرب الأهلية في لبنان التي أدت إلى هجرة العديد من الشركات التجارية والمصرفية الكبيرة وتحويل نشاطها إلى مدينة المنامة. وقد وجدت هذه الشركات تشجيعاً كبيراً من قبل الحكومة البحرينية التي أصدرت التشريعات التي تسهل استثمار رؤوس الأموال الأجنبية وتعفيها من الضرائب في حالات معينة.

وقد ساعد وجود المطار الدولي الكبير ووجود الحوض الجاف لتصليح السفن وكذلك تطور شبكات الاتصال المختلفة على توفير المناخ الملائم لتدعيم وتقوية هذا القطاع العام.

أما صادرات وواردات البحرين فقد تزايدت هي الأخرى. ففي عام ١٩٧٠ بلغت قيمة وارداتها ٢٥ مليون دينار وبلغت قيمة الصادرات حوالي ٨٠ مليون دينار بينما بلغت قيمة تبادها عام ١٩٧٦ حوالي ٥٢٤ مليون دينار أما في عام ١٩٧٩ فقد بلغت قيمة صادراتها ٥٣ مليون دينار وقيمة وارداتها ٣٤٤ مليون دينار<sup>(١)</sup>.

ولا يمكن أن نهمل قطاع الصناعة ونحن نتكلم عن اقتصاديات دولة البحرين بعد أن تطور هذا القطاع وبنسب ملحوظة. فحتى عام ١٩٦٣ لم يكن بالبحرين سوى ٧٥ مؤسسة صناعية وقد قفز عددها عام ١٩٧٠ إلى ١٤٦ مؤسسة ولكنها كانت صغيرة الحجم محدودة الامكانيات. ومع عام ١٩٧٣ ادخلت صناعة الالمنيوم فساهمت في زيادة عدد العاملين في هذا القطاع حتى وصل إلى ما يقرب من تسعة آلاف عامل. وتعتبر الصناعات النفطية والغذائية وصناعة السفن والمراكب من أهم الصناعات القائمة في الدولة وسنأتي إلى تفصيلها عند الكلام عن المؤسسات والشركات العامة والمختلطة<sup>(٢)</sup>.

والجدير بالذكر ان لاسرة ال خليفة الحاكمه نفودا اقتصادياً تستمد من احترافها بالتجارة قبل وصولها للحكم ثم تملكها لمساحات كبيرة من أراضي البحرين لك خاصاً بها إضافة إلى حصتها من عائدات البترول وتملكها للعديد من المؤسسات والشركات المالية والتجارية وتولي أفرادها للمواقع السياسية والقيادية في أجهزة الدولة. وتورد بعض المصادر معلومات تفيد بأن جزءاً هاماً من إيرادات النفط تؤول لميزانية الأسرة الحاكمة<sup>(٣)</sup>. وقد لاحظنا من خلال مراجعتنا للميزانيات السنوية للدولة بأن ما يدخلها من إيرادات البترول يمثل أقل من ٥٠٪ مما يتوقع حصوله فعلاً.

## ٦ - مفهوم التنمية وفلسفتها في دولة البحرين

يعتبر تحقيق التنمية الشاملة من بين الأهداف الأساسية التي تسعى دولة البحرين جاهدة إلى تحقيقها بعد أن تحق لها الاستقلال السياسي وانتهت الادعاءات الأجنبية التي حاولت زعزعة كيانها وأشغالها فترة من الزمن عن تحقيق هذه الأهداف وترى الدولة بأن الاستقرار العام في الحياة السياسية والاستمرار في منجزها التنموي هما الشرطان الضروريان لتطورها وتقدمها. ومما يدل على اهتمام دولة البحرين في قضية التنمية هو أنها خصصت وزارة متفرغة لشؤون التنمية وهذا ما لم تفعله أية دولة خليجية أخرى حتى الآن.

لقد أعلن المسؤولون في دولة البحرين عن ايمان والتزام دولتهم بفلسفة الاقتصاد الحر كمظلة يستظلون بها في نهجهم التنموي. وقد وضعت الدولة تشريعاتها الاقتصادية وحددت معالم سياستها بوحى من منطلقات

(١) المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٩ الجدول ١٣١ ص ١٨٥.

(٢) وللمزيد حول دور الصناعة في البحرين يرجع إلى كتاب: الصناعة في دول الخليج.

(٣) يرجع إلى راشد البراوي: البترول في الشرق الأوسط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٣.

وكتاب محمود الشراوي: المؤامرة على بترول العرب، دار القاهرة للطباعة، القاهرة ١٩٥٩.

وردت في كتاب ابراهيم خلف: الحركة الوطنية في البحرين، مطبعة الاندلس بغداد، ١٩٧٦ ص ٩٢.



٥ - محاولة تلافي الازدواجية وعدم إقامة الصناعات المتشابهة في المنطقة خشية المضاربة والكساد وتجميد رؤوس الأموال في السلع المخزنة.

وأخيراً فإن دولة البحرين تعد في مقدمة الدول العربية التي استطاعت أن تطرح على جاراتها عدداً من الأفكار والمشروعات التنموية المشتركة التي من شأنها أن تحقق الاستثمار الأفضل للموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة لدول الخليج العربي. فمن خلال كوادرها الوطنية المتعلمة والماهرة وبفضل موقعها الجغرافي ومؤسساتها الخدمية المتطورة نجحت هذه الدولة في استضافة عدد من المشروعات العربية والخليجية وهي تسعى جاهدة إلى إنجاح هذه المشروعات والمضي قدماً في دعمها وتبني مشروعات أخرى مماثلة بعد أن أثبتت التجارب عجز الدويلات الصغيرة عن منافسة الشركات المتعددة الجنسية التي تحتكر اليوم عالم الاقتصاد والتجارة والمال.

ويأتي قيام مجلس التعاون الخليجي العربي الأخير مجسداً لهذا الاتجاه ومؤكداً عزم دول المنطقة على المضي فيه حتى تتحقق الدولة العربية الخليجية الموحدة التي ترتقبها كل الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج بفارغ الصبر.

#### ٧ - نشأة وتطور الجهاز الإداري

لم تشهد البحرين نمط التنظيمات الادارية بشكلها الرسمي والهيكلية إلا بعد السيطرة الانكليزية أثر الحرب العالمية الأولى. أما قبلها فقد كان شيوخ آل خليفة يتولون بأنفسهم ادارة شؤونهم من خلال ما يصدره من أوامر شفوية وتوجيهات يرتجلونها وأحياناً يستشيرون أفراد الأسرة بشأنها وتكون لها قوة القانون. ولقد كان الحاكم في المدينة والشيوخ الصغار في القرى يفضون النزاعات ويوقعون العقوبات وفقاً لاجتهاداتهم ويرتجلون أحكامهم التي قد تحطىء وقد تصيب.

وكان متوقفاً أن يبدأ الانكليز بتأسيس الدوائر

الفكر الرأسمالي القائم على فتح الأبواب أمام القطاع الخاص ليلعب دوراً رئيسياً في الحياة الاقتصادية وعلى انتهاج الاقتصادية وأسلوب التخطيط واللامركزية في إقامة مشروعاتها التنموية. إذ يقول وزير التنمية البحريني في هذا المجال ما يلي:

«لقد نجحنا لأنه ليس لدينا مخطط إنمائي وإنما برنامج إنمائي. فالتخطيط يحتاج إلى وقت وأدمغة وهذان العنصران لا يتوفران في البحرين والمحافظات في هذا المجال مرفوضة لأن الكلام في الهواء لا يصنع التنمية».

«نحن نؤمن بالاقتصاد الحر وبالذور الكبير للقطاع الخاص في عملية التنمية إذ أن خمسين بالمائة من الموجودات في هذا البلد وعلى هذا الأساس أطلقنا يده في مجال السير لأن الدولة لا تستطيع أن تقوم بعملية من هذا النوع. ولكي لا تتحول التنمية إلى علة على الحكومة فإن هذه الأخيرة (الحكومة) تؤخر برامجها لتوافق نهوض القطاع الخاص»<sup>(١)</sup>.

ويرتكز البرنامج الانمائي لدولة البحرين على القواعد التالية:

١١ - ان البحرين لديها مردود نفطي محدود خصص لبناء القاعدة والخدمات الأساسية الضرورية ولتلبية احتياجات المواطنين وطموحاتهم.

٢ - تعمل الدولة على التقدم ببطء وبخطى موازنة وتدرجية في مجال الصناعات. وقد بدأتها فعلاً بصناعة ثقيلة واحدة للألمنيوم وبمشروع عربي لبناء وتصليح السفن وهو الحوض الجاف.

٣ - العمل على الاستفادة من موقع البحرين الجغرافي وتطويره ليكون مركزاً دولياً للخدمات والسياحة.

٤ - عدم التوسع بالمشروعات التي تستلزم أيدي عاملة أجنبية بنسب كبيرة للحفاظ على التوازن السكاني الذي يبقى الهيمنة للأيدي العاملة المواطنة قدر الامكان ولملاقة النمو غير الطبيعي في القطاعات الانتاجية.

(١) مقابلة أجرتها معه مجلة الاداري اللبنانية في عددها الصادر في مارس ١٩٧٨ ص ١٥.

واللاسلكي والبرق والمصارف الأجنبية وعلى المراكز الثقافية والتبشيرية بالبحرين. وقد أصبحت البحرين منذ عام ١٩٤٦ مقراً للمقيم السياسي البريطاني الذي كان يشرف على بقية الامارات المتصالحة الخليجية الأخرى بعد أن كان مقره بوشهر وهو يعتبر ممثل بريطانيا في الخليج العربي وكان يتبع وزارة المستعمرا حتى عام ١٩٤٩ ثم صار يتبع وزارة الخارجية البريطانية.

وإذا كان المقيم السياسي البريطاني يشرف على القضايا السياسية والخارجية والأمنية فإن المستشار البريطاني للحكومة كان بمثابة رئيس الوزراء الذي يدير ويشرف ويوجه كل الشؤون الداخلية والادارية والفنية بالبحرين ولكن من وراء الستار. والسر تشارلز بلكرريف (Belgrave) هو الذي لعب الدور بخبث ودهاء من عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٥٧. وقد بدأ عمله كمستشار مالي يساعد الشيخ حمد بن عيسى (الذي نصب أثر عزل والده). ثم تحول إلى مستشار مالي وسياسي وعسكري وقضائي وإداري. بل «أصبح قومنداناً للشرطة ورئيساً للقضاء ومشرفاً عاماً على جميع الدوائر الغنية كالصحة والمعارف والأشغال والطابو والجمارك والبلديا والحدائق العامة. فكانت البحرين تحت تصرفه حتى أن الملفات الشخصية المتعلقة بالشؤون الشخصية للشيخ كانت محفوظة عنده. ويذهب الشيخ بنفسه إليه لغرض توقيع الأوراق المتعلقة بشؤون البلاد»<sup>(١)</sup>.

ويساعد هذا المستشار البريطاني طبقة من الهنود والبريطانيين وفئة محدودة من البحرينيين الذين لم تكن لديهم خبرة أو ممارسة سابقة بالعمل الاداري. ومن خصائص هذا النظام الإداري الاستعماري سيطرة التطبيقات والمفاهيم الأجنبية بما في ذلك اللغة الرسمية التي كانت تستخدم في المراسلات والقرارات. وإضافة إلى عزل وتجميد العناصر البحرينية المواطنة فقد قلص عددهم

والادارات المعنية بشؤون الأمن والاستقرار وبشؤون الجباية والضرائب. فهم كما يدعون جاءوا لحماية الأمن وتحقيق الطمأنينة في المنطقة. أما وظيفة الحماية فقد أولتها إلى دائرة للشرطة بعد أن كانت بيد بعض أفراد القبائل الذين يطلق عليهم (الغداوية) الذين يتبعون للشيخ مباشرة. وقد تولى إدارة الشرطة أحد الضباط الانجليز الذي جند الكثيرين من البلوش واليرانيين مقابل رواتب شهرية. وأما وظيفة الجباية فقد تولتها إدارة الكمارك<sup>(٢)</sup> التي تعتبر أول إدارة حديثة تنشأ في البحرين وعين لها مديراً بريطانياً أيضاً. ثم جاءت الأجهزة المكملة الأخرى التي تسهل على الانجليز الحركة السريعة والسيطرة التامة من خلال نظم الارسال والاتصال. فتأسست أول محطة لاسلكية عام ١٩١٢ بإشراف مدير بريطاني ثم دائرة للبريد ثم نظام قانوني وجنائي خضعت بموجبه البحرين عام ١٩١٣ للقانون المدني والجنائي البريطاني المعمول به في الهند. أما القضاء الشرعي فقد بذروا من خلاله الفرقة بانشاء محكمة سنوية وأخرى شيعية منذ عام ١٩٢٦. وفي عام ١٩١٤ بدأت أعمال الحفر والتنقيب عن البترول بعد أن عقدت بريطانيا اتفاقية بذلك مع الشيخ الحاكم آنذاك عيسى بن علي آل خليفة.

أما التعليم فلم يحظى باهتمام السلطات الانكليزية كما هو متوقع. ولذلك بادر بعض المواطنين المتعلمين إلى التطوع في العمل ضمن مجلس شكلوه للإشراف على تعليم الصغار القراءة والكتابة. ولم تنشأ إدارة المعارف الحكومية حتى عام ١٩٣١ وهي مرحلة متقدمة قياساً بالدول الخليجية الأخرى رغم تأخر ظهورها عن الإدارات البحرينية الأخرى.

وكان للمقيم البريطاني دور بارز في إدارة الشؤون السياسية والخارجية وسن اللوائح وعقد الاتفاقيات وإجراء المراسلات إضافة إلى إشرافه على إدارات الطيران والبريد

(١) كانت الجمارك بالبحرين قبل ان تتحول إلى ادارة تعهد إلى تاجر يتعهد بدفع مبلغ محدد للحاكم في آخر كل عام مقابل استغلاله لجباية الضرائب من المواطنين بالطريقة التي يراها - يرجع إلى الدكتور محمد غانم الرميحي: البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت ١٩٧٥ ص ١٠٩.

(٢) ابراهيم خلف العبيدي: الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ - ١٩٧١ ص ١٠٩.

والأشغال لعامة والكمارك والشؤون الاجتماعية  
والإنشاءات والكهرباء والخدمات الصحية.

وفي عام ١٩٥٦ عزل بلكريف البريطاني من منصبه  
(وقيل تقاعد لكبر سنه) وتم تعيين جي سميث (J. Smith)  
سكرتيراً للحكومة بعد أن ألغى منصب المستشار. وكان  
هذا مدير سابق للكمارك والميناء وقبلها كان مسؤولاً عن  
التموين وكان يحل محل المستشار عند غيابه وأصبح سميث  
هو حلقة الوصل بين الإدارات والحاكم. وهذا الموقع ظل  
يمكن الانكليز من أحكام السيطرة التامة على الإدارات  
الحكومية البحرينية.

ولم تنطل هذه التغيرات الشكلية بالإدارات  
والتسميات على المواطنين بوجه عام وعلى الحركة الوطنية  
بشكل خاص فصعدت من عداها للوجود البريطاني  
وسيطرته على الحكم والإدارة. وكان لا بد من إحداث  
بعض التغيرات الجذرية التي تمتص النقمة الجماهيرية بعد  
أن قطعت دول الخليج الأخرى شوطاً نحو الاستقلال  
والتححرر.

وفي عام ١٩٧٠ بدأت ملامح الانسحاب البريطاني  
تتبلور وتوضح وكان لا بد من تهيئة المؤسسات التي تنتقل  
إليها السلطة، فأصدر الشيخ ثلاثة مراسيم بإعادة البناء  
الإداري.

كان أولها يدعو إلى تشكيل مجلس للدولة ليكون  
بمناحة السلطة التنفيذية والأداة لتنفيذ السياسة العامة. وقد  
عهد لهذا المجلس صلاحية إصدار القرارات الإدارية وسن  
المراسيم والأنظمة وإعداد ميزانية الدولة وتسيير الشؤون  
اليومية للحكومة.

أما المرسوم الثاني فيحدد عدد الدوائر الرئيسية بأحد  
عشر دائرة بعد أن كانت ٢٦ دائرة فرعية تتبع المجلس  
الإداري. أما هذه الدوائر فهي:

دائرة قوة دفاع البحرين، دائرة المالية والاقتصاد  
الوطني، دائرة الأمن العام، دائرة الخارجية، دائرة

وركزت السلطة بيد قلة من الأجانب الذين عملوا على  
إبعاد العناصر الوطنية التي كانت تناهض وجودهم متهمين  
إياهم بأوصاف وتسميات تبرر أبعادهم. وبقايا هذا الحقد  
والكبت لا تزال آثارها العميقة بادية في الحياة السياسية  
البحرينية.

وعلى الصعيد الآخر أصبح التغيير والتطوير الإداري  
والدعوة إلى تحسين الأوضاع وأبعاد العناصر الأجنبية  
وبحرنة الوظائف العامة من بين المطالب السياسية  
والعقائدية التي تبنتها حركات الإصلاح والتنظيمات  
الوطنية والقومية والدينية في البحرين. وقد أدت الضغوط  
والتأثيرات التي تركتها هذه الحركات إلى أن يبادر الشيخ  
سلمان بن حمد آل خليفة عام ١٩٥٦ إلى إنشاء المجلس  
الإداري الذي أعطى رئاسته إلى عمه الشيخ عبدالله بن  
عيسى آل خليفة<sup>(١)</sup>.

وقد ضم المجلس الإداري ستة أعضاء ثلاثة منهم  
من آل خليفة والثلاثة الآخرون من موظفي الحكومة وهم  
سكرتير الحكومة ومدير التعليم ومسجل المحاكم. أما مهام  
المجلس الإداري فهي:

١ - تنسيق الجهاز الحكومي وتسهيل أعماله  
والإتصال بالجمهور والقيام بتنفيذ ما تأمر به وعلى المجلس  
أن لا يتدخل فيما يتعلق بدخل الدولة أو العلاقات  
الخارجية أو الشؤون السياسية.

٢ - على المجلس أن يبحث في أية قضية إدارية  
تقدم له إما عن طريق الحاكم أو المستشار أو بطلب من  
الجمهور أو من الدوائر الحكومية ذاتها.

ويحق له أن يستدعي أي موظف حكومي عندما ينظر  
في أمر يتعلق بدائرته.

وقد تولى المجلس الإشراف على ٢٦ دائرة  
متخصصة يشرف على كل منها مستشار انجليزي أو مواطن  
بحريني. ومن الدوائر التي خضعت للانكليز بحجة عدم  
توفر المواطنين المؤهلين هي دوائر الصحة والزراعة

(١) الجريدة الرسمية لحكومة البحرين العدد ١٤٧ لسنة ١٩٥٦.

الاعلام، دائرة الصحة، دائرة العدل، دائرة التنمية والخدمات الهندسية، دائرة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة البلديات. وفي المرسوم الثالث تم تحديد أعضاء مجلس الدولة من بين رؤساء الدوائر الحكومية الاحد عشر إضافة إلى رئيس مجلس الدولة.

وفي عام ١٩٧١ تحول مجلس الدولة إلى مجلس للوزراء بعد أن تم إعلان استقلال البحرين وتحويلها من إمارة إلى دولة وأصبح حاكم الامارة أمير لدولة البحرين. وقد أعيد النظر بالوزارات خلال السنوات العشر الأخيرة حتى استقرت على النحو التالي:

- ١ - وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء.
- ٢ - وزارة الدولة للشؤون القانونية.
- ٣ - وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
- ٤ - وزارة التجارة والزراعة.
- ٥ - وزارة التنمية والصناعة.
- ٦ - وزارة الأشغال والكهرباء والماء.
- ٧ - وزارة الاسكان.
- ٨ - وزارة المواصلات.
- ٩ - وزارة العدل والشؤون الإسلامية.
- ١٠ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- ١١ - وزارة الاعلام.
- ١٢ - وزارة التربية والتعليم.
- ١٣ - وزارة الصحة.
- ١٤ - وزارة الخارجية.
- ١٥ - وزارة الداخلية.
- ١٦ - وزارة الدفاع.

البلدي لمدينة المنامة. وكان يضم ثمانية أعضاء يمثلون مختلف الطوائف الدينية والعنصرية. حيث خصص عضو واحد لتمثيل كل من: الايرانيين السنة، والايرانيين الشيعة، الهندوسيين، والهنود المسلمين إضافة إلى عضوين يمثلون العرب السنة وعضوين يمثلون العرب الشيعة. وهكذا يتضح نفوذ الأجانب في هذا المجلس بالرغم من محدودية وظائفه التي لا تتعدى نقل آراء طوائفهم للشيخ أو مناقشة المشاكل المحلية التي تعترض المواطنين في حياتهم اليومية.

وفي عام ١٩٢٦ أعيد النظر بالنظام البلدي القائم على الطوائف ليضم المجلس الجديد عشرين عضواً يعين الشيخ عشرة أعضاء بمحض اختياره ويختار أهل المنامة باجتماع علني العشرة الآخرين. وكانت هذه أول عملية انتخاب تشهدها البحرين بالرغم من أنها لم تكن سرية أو يصوت فيها بالأوراق لشيوع الأمية يومذاك بين السكان. وهذه خطوة متقدمة لاعطاء المقيمين حق اختيار ممثلهم بدلاً من إثارة التفرقات الطائفية بينهم.

ثم أعيد النظر بالنظام البلدي عام ١٩٤٥ لتقسم البحرين إلى مناطق جغرافية وحسب الكثافة السكانية ويحدد لكل منطقة ممثل لها يتم اختياره من بين سكانها<sup>(١)</sup>.

كما أعيد النظر بتنظيمات الاداة المحلية والبلدية بعد صدور الدستور البحريني عام ١٩٧٣ الذي دعى إلى تنظيم المؤسسات العامة والهيئات البلدية بقانون يكفل لها الاستقلال في ظل توجيه الدولة ورقابتها. وجوز لهذه الهيئات الأقراض والتعامل وفقاً للقوانين الخاصة وفقاً لاستقلال شخصيتها المعنوية<sup>(٢)</sup>.

وبدلاً من تكوين وزارة للبلديات فقد تم انشاء الهيئة البلدية المركزية المؤقتة، التي تشرف وتنسق وتوجه نشاط الوحدات البلدية المنتشرة في المدن البحرينية.

## ٨ - الإدارة المحلية

شهدت البحرين قبل غيرها من دول المنطقة قيام النظام البلدي فيها. ففي عام ١٩١٩ تأسس المجلس

(١) يرجع إلى التقارير الاداري السنوية عن حكومة البحرين التي كان يرفعها المقيم والمستشار البريطاني.

(٢) المواد: ٨٧، ٨٩ من دستور دولة البحرين.

## ٩ - إدارة الموازنة العامة

تتولى وزارة المالية والاقتصاد الوطني مسؤولية إعداد ميزانية الدولة كما تتولى الإشراف والمتابعة على تنفيذها. ومن أبرز ما يميز به اعداد الموازنة العامة بدولة البحرين هو اعتماد مبدأ ميزانية الستين بدلاً من ميزانية السنة الواحدة. وهذا ما تم تطبيقه للستين ١٩٧٨، ١٩٧٩، فأصبحت اعتمادات الميزانية تغطي ٢٤ شهراً بدلاً من ١٢ شهراً. وذلك مراعاة لثبات مصادر دخل الدولة ولاتاحة الفرصة أمام المؤسسات لأن تمتد مشروعاتها وتقلل من تكاليفها.

وقد روي في أعداد هذه الميزانية ما يلي:

١ - ضرورة مراعاة مبدأ التوازن بين الدخل والانفاق وعدم اللجوء إلى مصادر التمويل غير الحكومي إلا لمشروعات إنمائية محدودة ذات مردود اقتصادي أو اجتماعي.

٢ - أنه مع ثبات دخل البلاد من قطاع النفط واحتمال انخفاضه في المستقبل يتوجب النظر إلى مصادر جديدة للدخل تغطي احتمالات الانخفاض في المستقبل.

٣ - انه من أجل استمرار المشروعات الحالية والتي هي قيد التنفيذ ومن أجل البدء في مشروعات جديدة لا بد من ضغط المصروفات المتكررة والعودة بها إلى نسبة النمو الطبيعية التي تحمّلها ميزانية الدولة ولا تؤثر في الكفاءة والأداء.

٤ - انه لا بد من وضع معايير محددة فيما يتعلق باعتماد مشروعات جديدة وهذه المعايير تتعلق بالعائد المالي والاجتماعي للمشروع وتكاليفه الجارية بعد إنجازه وارتباطه بالمشروعات الأخرى كأنه يكون مكملًا لها<sup>(١)</sup>.

وقد أعدت ميزانية ١٩٨٠ و ١٩٨١ في ضوء هذه

المبادئ ونرفق طياً جدولاً ليرادات والمصروفات كما جاءت في تقديرات هاتين الستين بآلاف الدنانير البحرينية.

والتأمل في تحليل هذين الجدولين للموازنة البحرينية يلحظ ما يلي:

١ - تمثل الإيرادات النفطية بميزانية الستين ٨١/٨٠ حوالي ٦٩٪ من جملة الإيرادات المخمئة مقابل ٦٧٪ من الميزانية السابقة. والزيادة ناجمة من ارتفاع أسعار النفط بعد عام ١٩٧٨ وليس إلى تقليل الاعتماد على المصادر اللانفطية.

٢ - تمثل إيرادات الضرائب والرسوم ١١٪ من جملة الإيرادات وتمثل الرسوم الجمركية ٨٠٪ من جملة إيرادات الضرائب والرسوم.

٣ - تمثل إيرادات الخدمات الحكومية بما فيها الخدمات الصحية والبريدية والكهرباء والطيران والنقل والمواصلات والخدمات الزراعية نسبة ٧,٣٪.

٤ - خصص للمصروفات الانشائية نسبة ٤٣٪ من مجموع النفقات بينما خصص للمصروفات المتكررة ٥٧٪ منها.

٥ - تستحوذ خدمات الاسكان والكهرباء والماء على ٧٠٪ من الميزانية الانشائية.

٦ - تستحوذ الخدمات التعليمية والصحية على نسبة ٢٧٪ من المصروفات المتكررة لميزانية الدولة مما يعكس<sup>(٢)</sup>.

## ١٠ - إدارة التربية والتعليم

يأتي اهتمام دولة البحرين بقطاع التربية والتعليم منسجماً مع قناعتها وفلسفتها الداعية إلى تنمية الإنسان

(١) للمزيد من المعلومات حول ادارة المالية العامة للسنوات السابقة لدولة البحرين يرجع إلى د. محمد هشام خواجكية: التكامل الاقتصادي في الخليج العربي من منشورات دراسات الخليج والجزيرة العربية ص ٢٧٠.

(٢) غرفة تجارة وصناعة الكويت: الاقتصاد الكويتي: العدد ١٩٥ مارس ١٩٨٠ ص ٤٨.

جدول تقديرات الإيرادات للسنتين ٨٠، ١٩٨١

١٩٨١		١٩٨٠		البيان
للاجمالي	الإيرادات	للاجمالي	الإيرادات	
٦٩,٨	٢٤٥,٠٥٠	٦٩,٥	٢٢٨,٦٠٠	إيرادات قطاع النفط:
٣١,٦	١١١,٠٠٠	٣٢,٨	١٠٨,٠٠٠	إيرادات حقل البحرين
٣٨,٠	١٣٣,٣٠٠	٣٦,٥	١٢٠,٠٠٠	إيرادات حقل أبو سعفة
٠,٢	٧٥٠	٠,٢	٦٠٠	ضريبة البنزين
١١,٤	٣٩,٨٥٠	١١,٣	٣٧,٥٠٠	الضرائب والرسوم الحكومية:
٩,١	٣٢,٠٠٠	٩,١	٣٠,٠٠٠	ضرائب ورسوم الجمارك والموانئ
٠,٤	١,١٥٠	٠,٣	١,١٠٠	رسوم التسجيل العقاري
٠,٢	٨٠٠	٠,٢	٧٥٠	رسوم المحاكم
٠,٧	٢,٥٠٠	٠,٧	٢,٤٠٠	رسوم الهجرة وتسجيل السيارات
٠,٣	١,٠٠٠	٠,٣	٩٥٠	رسوم رخص العمل
٠,٦	٢,٠٠٠	٠,٦	١,٩٠٠	رسوم السجل التجاري
٠,١	٤٠٠	٠,١	٤٠٠	رسوم ناقلات النفط
٧,٨	٢٧,٣٥٠	٧,٣	٢٣,٨٥٠	إيرادات الخدمات الحكومية:
٠,٦	١,٩٥٠	٠,٥	١,٧٥٠	إيرادات الخدمات الصحية
٠,٥	١,٧٠٠	٠,٥	١,٥٠٠	إيرادات خدمات البريد
٤,٢	١٤,٩٠٠	٣,٩	١٢,٧٠٠	إيرادات خدمات الكهرباء
١,٧	٦,٠٠٠	١,٧	٥,٥٠٠	إيرادات خدمات الطيران المدني
٠,٥	١,٧٥٠	٠,٥	١,٥٠٠	إيرادات خدمات المواصلات والنقل العام
٠,١	١٦٥	—	١٣٠	إيرادات خدمات الأشغال
٠,٢	٧٠	٠,٢	٦٠٠	إيرادات خدمات اسالة المياه
—	١٢	—	١١٠	إيرادات خدمات الزراعة
—	٦٥	—	٦٠	إيرادات حفر الآبار الارتوازية
١١,٠	٣٨,٧٥٠	١١,٩	٣٩,٠٥٠	إيرادات متفرقة:
٠,٨	٢,٠٥٠	٠,٨	٢,٥٠٠	إيرادات املاك الحكومة
—	٤٣	—	٤٠	مبيعات منتجات حكومية
٠,١	٢٠٠	٠,١	٢٠٠	إيرادات الامتيازات
٩,٦	٣٣,٧٠٠	١٠,٥	٣٤,٤٠٠	اعانات وقروض
—	١٥٠	٠,١	١٥٠	إيرادات أخرى
٠,٣	١,١٧٠	٠,٣	١,٠٦٠	إيرادات الاذاعة والتلفزيون
٠,٢	٨٣٧	٦,٢	٧٠٠	إيرادات المطبعة الحكومية
١٠٠,٠	٣٥١,٠٠٠	١٠٠,٠	٣٢٩,٠٠٠	المجموع
			٦٨٠,٠٠٠	المجموع الكلي لميزانية العاملين

جدول تقديرات المصروفات للسنتين ١٩٨٠/١٩٨١

جملته المصروفات	المصروفات الانشائية	المصروفات المتكررة	البيان
٦٠٢	١٣٦	٤٦٦	وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء
٣٤٦	-	٣٤٦	وزارة الدولة للشؤون القانونية
٢٢,٧٨٧	٣,٦٧٢	١٩,١١٥	وزارة المالية والاقتصاد الوطني
١٠,٧٦٣	٤,٨٩٨	٥,٨٦٥	وزارة التجارة والزراعة
٢٦,١٨٩	١٢,٣٤٤	١٣,٨٤٥	وزارة التنمية والصناعة
١٨١,٥٧٣	١٤٨,٧٤٢	٣٢,٨٣١	وزارة الاشغال والكهرباء والماء
٦٦,٢٧٣	٦٠,٦٠٠	٥,٦٧٣	وزارة الاسكان
١٣,٢٩٤	٣,٤٣٠	٩,٨٦٤	وزارة المواصلات
٧,٠٤٥	٣,٣٢٥	٣,٧٢٠	وزارة العدل والشؤون الاسلامية
٦,٨٤٩	١,٠٧١	٥,٧٧٨	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
١٣,٤٨٣	٢,٢٦٤	١١,٢١٩	وزارة الاعلام
٧٠,٥٧٠	١٣,١٢٠	٥٧,٤٥٠	وزارة التربية والتعليم
٥٦,٢٤٠	١١,٠٦٠	٤٥,١٨٠	وزارة الصحة
٨,٠٩٥	٣,٠٠٠	٥,٠٩٥	وزارة الخارجية
٥٥,٣٩٦	٥,٢٨٦	٥٠,١١٠	وزارة الداخلية
٦٥,٩١٣	٢١,٧١٣	٤٤,٢٠٠	وزارة الدفاع
٢,٩٤٣	-	٢,٩٤٣	ديوان الموظفين
١,٧٧١	-	١,٧٧١	ادارة الاحصاء
٥,٨٦٦	٢,٧٣٨	٣,١٢٨	المجلس الأعلى للشباب والرياضة
١,٢٦٦	٩٣٤	٣٣٢	نادي الفروسية وسباق الخيل
١٨٣	-	١٨٣	مكتب رئيس مجلس الوزراء
١٢,٠٠٠	-	١٢,٠٠٠	الهيئة البلدية المركزية المؤقتة
٦٤٠	-	٦٤٠	الأوقاف السنية
٦٤٠	-	٦٤٠	الأوقاف الجعفرية
١٢,٠٠٠	-	١٢,٠٠٠	المخصصات الأميرية
١٤,١٠٠	-	١٤,١٠٠	تسديد القروض
١٠,٠٠٠	-	١٠,٠٠٠	اعانة النلاء
٧,١٥٥	-	٧,١٥٥	المصروفات الطارئة
٩٨٦	-	٩٨٦	مشروع العرين
١,٠٢٩	-	١,٠٢٩	مصاريف الطائرة الحكومية
٤١٢	-	٤١٢	مشروع احصاء السكان ١٩٨١
١٩١	-	١٩١	مشروع عنونة المنازل
٣,٤٠٠	-	٣,٤٠٠	التزامات أخرى
٦٨٠,٠٠٠	٢٩٨,٣٣٣	٣٨١,٦٦٧	المجموع

والتلفزيون، تخصصت الثانية إضافة لتلك الفروع بالبناء والالكترونيات الصناعية والتكييف والنجارة.

□ أما في مجال التعليم التجاري فقد افتتحت شعبة واحدة عام ١٩٥٢ للتعليم التجاري باحدى المدارس الثانوية وكان الاقبال آنذاك على هذا التخصص محدوداً. وفي عام ١٩٦٦ تم فتح مدرسة ثانوية للتجارة مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات. ثم عمم التعليم التجاري على أغلب المدارس الثانوية للبنين والبنات وصار الاقبال عليه يتزايد ويشند بسبب التوسع الحاصل في البنوك والمؤسسات المصرفية والتجارية.

وبالرغم من قدم التعليم في دولة البحرين نسبة إلى بقية أقطار الخليج الأخرى فإن نسبة الأميين من السكان الذين تزيد أعمارهم على ١٥ سنة كانت ٧٥٪ في عام ١٩٥٩ ثم انخفضت إلى ٦٠٪ في عام ١٩٧١ وتصل إلى ٥٥٪ في مطلع الثمانينات.

□ وقد تزايد عدد الطلبة الدارسين بالبحرين خلال السنوات الأخيرة بنسب مضطردة حتى وصل عام ١٩٧٩ إلى ما يقرب من ٧٥ ألف طالب وطالبة في التعليم الحكومة والخاص ومختلف المراحل بعد أن كان عددهم في عام ١٩٥٩ ما يقرب من ١٥ ألف طالب وطالبة. أما عدد الأساتذة فقد زاد من ٦١٦ مدرساً في عام ١٩٥٩ إلى ما يقرب من تسعة آلاف مدرساً عام ١٩٧٩.

الفرد ليكون نواة وأداة للتنمية الشاملة. وإن أي استثمار تضعه الدولة في هذا المجال سيعطي مردوداً مضاعفاً لما تعطيه الاستثمارات الاقتصادية الأخرى. ولذلك فإنها حاولت قبل غيرها من أقطار الخليج إتاحة فرص التعليم لأبنائها وبناتها. ونوجز أدناه أهم الملامح وأهم الانجازات التي تحققت في هذا المجال.

□ يرجع تاريخ التعليم الرسمي بشكله النظامي بدولة البحرين إلى عام ١٩١٩ حيث افتتحت أول مدرسة ابتدائية للبنين في منطقة الخليج. وفي عام ١٩٢٨ افتتحت أول مدرسة ابتدائية للبنات. ثم بقيت الحال على ذلك حتى عام ١٩٣٩ حيث بدأ التعليم الثانوي.

□ ولم تهمل دولة البحرين التعليم المهني والفني بل شعرت قبل غيرها من أقطار المنطقة بضرورة تطويره. حيث بدأ التعليم المهني والفني في البحرين لأول مرة عام ١٩٣٦ وذلك بافتتاح مدرسة صناعية تتبع لدائرة الكهرباء وفي عام ١٩٥٠ ألحقت هذه المدرسة بمديرية تربية والتعليم التي أوتنها المزيد من الاهتمام فزودتها بالالات والأجهزة والمختبرات ورفعت مستواها إلى مستوى التعليم الثانوي وأصبح اسمها مدرسة المنامة الثانوية الصناعية. وفي عام ١٩٧٨ افتتحت مدرسة المحرق الثانوية الصناعية بالبحرين. وبيضا تخصصت المدرسة الأولى بتعليم البرادة والسيارات واللحام والكهرباء والتبريد والراديو

جدول بأعداد الطلبة والاساتذة  
بالمدارس الحكومية والخاصة لدولة البحرين

السنة لدراسة	عدد الطلبة بالمدارس الحكومية	عدد الطلبة بالمدارس الحكومية	المجموع	عدد الاساتذة بالمدارس الخاصة	عدد الاساتذة بالمدارس	المجموع
١٩٧٧/١٩٧٠	٦١,٢٠١	٧,٠٤٧	٦٨,٢٤٨	٢,٨٢٦	٣٧٢	٣,١٩٨
١٩٧٨/١٩٧٧	٦٣,٠٢٥	٧,٥٩٣	٧٠,٦١٧	٣,١٢٢	٣٩٨	٣,٥٢٠
١٩٧٩/١٩٧٨	٦٥,٣٦٨	٨,٩٤٣	٧٤,٣١١	٣,٤١٢	٤٥٩	٣,٨٧١

المصدر: المجموعة الإحصائية.

□ والذي يلاحظ في الجداول الإحصائية لطلبة المدارس على اختلاف المراحل الدراسية هو التقارب النسبي بين الذكور والاناث بدولة البحرين وهو أمر يعكس إلى حد كبير مدى الاهتمام بالمرأة ودورها في الحياة الاجتماعية

□ والذي يلاحظ في الجداول الإحصائية لطلبة المدارس على اختلاف المراحل الدراسية هو التقارب النسبي بين



ومستقبل مساهمتها ببرامج التنمية.

والجدول أدناه يوضح هذه النسب كما هي قائمة في عام ١٩٧٨/١٩٧٩.

المرحلة التعليمية	نسبة الذكور	نسبة الاناث	المجموع
الابتدائية	%٥٥,٥	%٤٤,٥	%١٠٠
الاعدادية	%٥٥,١	٤٤,٩	%١٠٠
الثانوية	%٥١,٧	%٤٨,٣	%١٠٠
المهنية	%٥٩,١	%٤٠,٩	%١٠٠

طالب إضافة إلى ٦٠٠ آخرين يتدربون على مختلف المهن التقنية ضمن برنامج طويل المدى لاعداد عشرة آلاف بحريني من الأطر الوسطى. والدراسة في هذه الكلية مختلطة حيث تبلغ نسبة الطالبات فيها ٤٥٪ من مجموع الدارسين ومدة الدراسة فيها خمس سنوات ولغة التدريس هي اللغة الانكليزية وتضم هذه الكلية أربعة أقسام رئيسية هي الهندسة الميكانيكية والهندسة المدنية والتجارة وإدارة الأعمال والسكرتارية وقسم اللغة الانكليزية الذي يخدم الأقسام الثلاث أعلاه. ويدير الكلية مجلس إدارة يرأسه وزير التربية والتعليم البحريني ويضم ممثلين من الدول الخليجية المساهمة في المشروع. أما الشهادة الممنوحة فهي الدبلوم (HND) بالنسبة للدراسات الهندسية.

ودبلوم (H C B C) بالنسبة للدراسات التجارية والادارية وبالرغم من الطابع الاقليمي الذي اتخذته كندا الخليج الصناعية إلا أن ٩٩٪ من طلبتها هم من البحرينيين.

وتشير الاحصائيات إلى تقارب أعداد الخريجين من كلية الخليج الصناعية عبر السنوات الثلاث الأخيرة حيث بلغ عددهم عام ١٩٧٧/١٩٧٦ ما يقرب من سبعين خريج وهو نفس عدد لخريجين لعام ١٩٧٨/١٩٧٩.

وفي عام ١٩٧٨ بادرت حكومة البحرين إلى توسيع مجالات وفرص التعليم الجامعي لأبنائها فأنشئت الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية<sup>(١)</sup> لتكون هيئة علمية مستقلة ذات شخصية معنوية عامة. لتعني بتنمية الثروة البشرية ونشر الثقافة العلمية والأدبية والفنية وتطوير المجتمع والحفاظ على عناصره الأصيلة وتجلية تراثه.

ويدير هذه الكلية مجلس يرأسه وزير التربية والتعليم ويضم ١٢ عضواً بينهم عميد الكلية يصدر بتعيينهم قرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وتدير الكلية أمورها وشؤونها التنظيمية وفقاً

أما بالنسبة للمدرسين العاملين في دولة البحرين فإن غالبيتهم من المواطنين إذ تشير احصائيات عام ١٩٧٧/١٩٧٦ بأن هناك ٢٨٢٦ مدرساً في المدارس الحكومية، منهم ٢٠٥٧ مدرساً بحرينياً أي بنسبة ٧٣٪ من المجموع الكلي. إلى جانب ٤٣٣ مدرساً مصرياً و١٠٠ مدرس فلسطيني و١٠٣ مدرس أردني و١٠ مدرسين لبنانيين و١٦ مدرساً سورياً و١٩ مدرساً سعودياً و٤٥ مدرس هندي و١٧ مدرس بريطاني والبقية تتوزع على جنسيات مختلفة<sup>(٢)</sup>.

□ ولقد تحسست دولة البحرين أهمية التعليم الجامعي وضرورة إيجاد مؤسسة علمية تعني به على صعيد الدولة بعد أن ظلت ترسل أبناءها إلى الخارج لمواصلة دراستهم الجامعية في مختلف الاختصاصات. وكانت محدودية الموارد المالية العقبة الكأداة التي تواجه كل مشروعاتها في هذا المجال ففكرت في وسيلة عملية تستطيع من خلالها تجاوز هذه المشكلة واخراج التعليم الجامعي إلى حيز الوجود.

وفي عام ١٩٦٨ تأسست كلية الخليج الصناعية في البحرين لكون كلية اقليمية تخدم أبناء منطقة الخليج وذلك بتعاون بعض الدول الخليجية التي قامت بتحويل هذا المشروع. وقد بدأت بقبول ١٨ طالب يدرسه ثلثة أساتذة. أما اليوم فيدرس في هذه الجامعة أكثر من ١٧٠٠

(١) المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٧.

(٢) بموجب المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٨.

اعداد الطلبة البحرينيين الدارسين بالمعهد الجامعية الخارجية  
وفقاً لمحلل الاختصاص واقطار الدراسة لعام ١٩٧٨/١٩٧٩

الاختصاص	القطر																
	البحرين	قطر	الكويت	البحرين	قطر	الكويت	البحرين	قطر	الكويت	البحرين	قطر	الكويت	البحرين	قطر	الكويت	البحرين	قطر
الطب	١٠٣	١	٦	٢٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الصيدلة	١١	-	٧	٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
هندسة	١٣٨	١٨	٥٥	٢١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
علوم	٥٥	٤٧	٥٠	٢٢	٥٥	٥٥	٣٦	١٣	٥	٣٠	١١	٥٩	٢١	١١	١١	١١	١١
رياضيات	١٧	٦١	٤	٣	٣٦	٣٦	١٣	١٣	٥	٣٥	٣٥	٢١	١١	١١	١١	١١	١١
تجارة	١٠٠	١٠٤	١١	٤٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حقوق	٢٨	٣١	-	٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
شريعة	٦	-	٧	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لغة عربية	٤٠	٤٤	١٠	٦	٥٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لغة انكليزية	٩	١٠	٣١	١٠	٦٤	٥	٥	٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تاريخ	١٤	٢٣	٤	٣	٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جغرافية	٢٦	٢٦	٣١	١٧	١٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
فلسفة	١	٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
علم نفس واجتماع	٤٤	١٠٢	٥	١٣	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
آداب	١٥	١٩	١٠	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اقتصاد	١٤	٢٩	٣	١٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تخصصات اخرى	٨٣	٢٧	٥٤	١٤	٤٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>المجموع</b>	<b>٧٠٤</b>	<b>٤٥٨</b>	<b>٢٦١</b>	<b>١٩٦</b>	<b>٢٨٣</b>	<b>٣٢</b>	<b>١٠٦</b>	<b>٤</b>	<b>١٢</b>	<b>٣٥٤</b>	<b>١٢٩</b>	<b>١٨٦</b>	<b>٩</b>	<b>١٥</b>	<b>١٧</b>	<b>٢٥</b>	<b>٢٨٣</b>

المصدر : المجموعة الإحصائية لدولة البحرين ١٩٧٩ الصادرة في أكتوبر ١٩٨٠ .

للوائح التي يصدرها مجلس الكلية بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الوطني عليها.

وتتقاضى الجامعة رسوماً جامعيًا تصل إلى ١٥٠ دينار بحريني عن السنة الواحدة وذلك بمعدل خمسة دنانير عن كل ساعة معتمدة يسجل عليها الطلبة ويبلغ عدد الطلبة المسجلين في الكلية في عامها الثالث ٤٨٠ وتصل نسبة الطالبات منهم إلى ٨٠٪ تقريباً.

ونظراً لمحدودية الامكانيات المادية والأكاديمية المتاحة لهذه الكلية فإن القبول فيها ليس متاحاً إلا للطلبة المتفوقين أكاديمياً والقادرين مالياً. وهناك عدد من المنح الدراسية المخصصة كمقاعد لقبول الطلبة المتفوقين من الفقراء.

وقد خطت دولة البحرين خطوة أكثر تقدماً في مجال التعليم المهني بإنشاءها لكلية العلوم انصحية عام ١٩٧٦ ومدة الدراسة فيها تتراوح بين سنتين دراسيتين وثلاث سنوات تمنح بعدها للخريجين شهادة الدبلوم في التخصصات التالية: الصيدلة، التفتيش الصحي، صيانة الأجهزة الطبية، الأشعة، المختبر، التمريض العام. وقبل فيها خريجوا الدراسة الثانوية العامة (القسم العلمي) من البحرينيين فقط. والدراسة في الكلية مجانية وتحمل الجامعة نفقات المواد الدراسية والنزي الرسمي والمواصلات وتوفير السكن للطلبة القادمين من خارج العاصمة، وإضافة إلى تخصيصها بعض البعثات الدراسية للخريجين المتفوقين. ويبلغ عدد الطلبة الحاليين في الكلية ما يقرب من ٤٢٠ طالب وطالبة حيث الدراسة فيها مختلطة وباللغة الانكليزية.

□ وبسبب محدودية الفرص المتاحة للتعليم الجامعي داخل دولة البحرين فإن أعداداً كبيرة من أبناءها قد توجهت إلى الأقطار العربية والأجنبية للتخصص في مختلف الدراسات.

والجدول السابق يوضح أن هناك ما يقرب من ثلاثة الاف طالب بحريني موزعين على ١٧ دولة يواصلون دراستهم في ١٧ حقل دراسي.

□ وما يميز التجربة البحرينية في مجال التعليم مشاركة القطاع الخاص الفعالة إلى جانب الجهود الحكومية والرسمية المبذولة في هذا المجال.

اذ أجاز دستور دولة الكويت للأفراد والهيئات الخاصة انشاء المدارس الأهلية على أن تتولى الدولة الاشراف العام عليها<sup>(١)</sup>. وقد نظم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦١ التعليم الخصوصي في الدولة كما نظم القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٧ عملية انشاء المؤسسات التعليمية الخاصة وحدد الشروط الواجب توفرها في المؤسسين وفي الهيئات وكيفية إدارتها. وابقى لوزارة التربية والتعليم حق مراجعة المناهج الدراسية المقررة فيها للتأكد من مسيرتها للروح القومية والوطنية للبلاد المستخدمة والتأكد من مستوى التعليم فيها من خلال زيارات المراقبين والموجهين الدورية. وألزم هذه المؤسسات بتقديم تقرير سنوي لوزارة التربية والتعليم وفقاً للنموذج الذي تعده الوزارة لهذا الغرض.

والجدول أدناه يوضح التزايد التدريجي لنفقات التعليم بوجه عام في دولة البحرين خلال العشرين سنة الأخيرة وقد تضاعفت لأكثر من عشرين مرة خلال هذه الفترة كما يوضح دور الانفاق الخاص سواء من قبل الهيئات والشركات الخاصة أو من قبل الدول الشقيقة والصديقة التي تقدم بمساعداتها وهباتها لدعم المؤسسات التعليمية البحرينية والتي تفوق كثيراً ما تنفقه الحكومة من ميزانيتها حيث إذ لم تتجاوز مدفوعاتها نسبة ١٥٪ من مجموع الانفاق العام.

(١) المادة السابعة من دستور دولة البحرين.

جدول نفقات التعليم لدولة البحرين للفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٩  
(بآلاف الدنانير)

السنة	النفقات	المصرفات الحكومية	نسبتها للمجموع العام (%)
١٩٦٠	٩٩٠	٤,١٨٤	٢٣,٧
١٩٦١	١,١٩١	٤,٦٤٨	٢٥,٦
١٩٦٢	١,٤٠٣	٥,٠٦٦	٢٧,٧
١٩٦٣	١,٦١٨	٥,٦٩٧	٢٨,٤
١٩٦٤	١,٨٨٨	٦,٦٣١	٢٨,٥
١٩٦٥	٢,١٢٧	٧,٣١٢	٢٩,١
١٩٦٦	٢,٣٣٣	٨,٥٠٥	٢٧,٤
١٩٦٧	٢,٧٢٧	١٠,١٥١	٢٦,٩
١٩٦٨	٢,٩٣٥	١٠,٩٣١	٢٦,٩
١٩٦٩	٣,٢٨٦	١٢,٤٧٣	٢٦,٣
١٩٧٠	٣,٦٦٣	١٧,٠٥٤	٢١,٥
١٩٧١	٤,٤١١	٢٠,٧٠٨	٢١,٣
١٩٧٢	٤,٦٣٢	١٩,٧٢٣	٢٣,٥
١٩٧٣	٥,٣٥٧	٢٥,٩٥٦	٢٠,٦
١٩٧٤	٦,٨٧٩	٤٤,٣٠٢	١٥,٥
١٩٧٥	٩,٦٠٦	٦٧,٥٨٦	١٤,٢
١٩٧٦	١١,٣٠٦	٨٠,٣٠٠	١٢,٨
١٩٧٧	١٧,٠٤٨	١١٦,٨٦١	١٤,٦
١٩٧٨	٢٠,١٣٩	١٣٦,٩٩٠	١٤,٧
١٩٧٩	٢٣,١٤٣	١٥٥,٦٣٢	١٤,٩

المصدر: المجموعة الإحصائية لدولة البحرين ١٩٧٩.

خمسة مستشفيات كبيرة بسعة ألف سرير وعشرة مراكز لرعاية الطفولة. وقد اعتمدت الدولة مبدأ مجانية الخدمات الصحية كما سعت إلى توطيد الكادر الصحي وبحرنة الوظائف الصحية بصورة تدريجية إذ يعمل حالياً في مستشفيات الدولة أكثر من ستين طبيباً مواطناً. أما نسبة العاملين في وزارة الصحة من المواطنين فقد بلغت ما يقرب من ٦٥٪ من المجموع الكلي كما هو واضح من الجدول أدناه.

العاملون في وزارة الصحة في عام ١٩٧٩ حسب جنسيتهم واحساسهم

الجنسية	الجنس			
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية
البحرينيون	١٣٥٢	١١٢٩	٢٤٨١	٦٤,٥
وافدون واجانب	٦٥٢	٧٠١	١٣٥٣	٣٥,٥
المجموع	٢٠٠٤	١٨٣٠	٣٨٣٤	١٠٠

وسوف يسهم إنشاء كلية العلوم الصحية في تخريج أعداد جيدة خلال السنوات القادمة حيث تم تخريج الدفعة الأولى من طلبتها وهناك ما يقرب من ٤٠٠ طالب وطالبة ينتظرون التخرج.

وقد وضع اثر توفر الخدمات الصحية في البحرين على انخفاض معدلات الوفيات وتحسن معدلات الولادة عبر السنوات العشر الأخيرة. ففي عام ١٩٧٩ توضح الاحصائيات بأن عدد المواليد الأحياء من البحرينيين قد وصل إلى ٧,٨٦٧ من الذكور والإناث. بينما كان عدد المواليد المتوق خلال نفس العام ستة من الذكور والإناث فقط. ومن الظواهر التي تدلل على ارتفاع الوعي الصحي هو تزايد نسبة المولودين في المستشفيات بشكل كبير وتضاءل أعداد المولودين في المنازل. ففي عام ١٩٧٩ سجلت المستشفيات الخمس الكبيرة في البحرين ٦٥٢٨ مولوداً من المجموع الكلي للمولودين البالغ ٧٨٦٧ مولوداً.

وقد قطعت وزارة الصحة البحرينية شوطاً جيداً بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية في مجال الصحة الوقائية وتعميم التطعيم ضد العديد من الأمراض على الأطفال وطلبة المدارس الابتدائية إضافة إلى تطعيم المواطنين ضد

## ١١ - إدارة الصحة العامة

وانسجاماً مع الاهتمام بالتعميم من أجل تنمية الإنسان فقد اهتمت دولة البحرين بالصحة العامة وتصدت لانتشار الأمراض وارتفاع نسب الوفيات وعملت على رفع مستوى الوعي الصحي وتوفير الشروط الصحية الملائمة للمواطنين.

ففي عام ١٩١٩ افتتح أول مستشفى أهلي في البحرين ثم توالى إنشاء المراكز الصحية بالدولة حتى وصل عددها عام ١٩٧٩ ما يقرب من أربعين مركزاً. إضافة إلى

التاليه من هذا المشروع بإصافه ٥٠٠ سمه سحيه جديده .  
وقد خفضت وزارة الإسكان الأقساط الشهرية المستحقة  
على ذوي الدخل المحدود عن الدور الموزعة عليهم إلى  
ربع قيمة الدخل الشهري وذلك تسهيلاً لأموورهم  
المعاشية<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٩٧٩ تبت الوزارة فكرة إنشاء بنك  
الاسكان وقد تم انشاءه فعلاً بالمرسوم الأميري رقم ٤ لسنة  
١٩٧٩ الذي يهدف إلى توفير التمويل لمشروعات الاسكان  
ودعم الحركة العمرانية والانشائية وتنشيط صناعة مواد  
البناء. وقد حدد رأسماله بأربعين مليون دينار. وقد تم  
إقراض ٥٠٠ مواطن خلال العام الأول من إنشائه بمبالغ  
قدر مجموعها بخمسة ملايين دينار.

وفي مجال خدمات الاتصال فقد تصدرت دولة  
البحرين دول الخليج من حيث معدلات نمو وتطور  
اتصالاتها الداخلية والخارجية، حيث استطاعت مضاعفة  
خدماتها الهاتفية بنسبة ٦٠٠٪ خلال عقد السبعينات بعد  
أن أدخلت البحرين أول بدالة الكترونية في المنطقة تعمل  
بالحاسوب لتغطي كافة الجزر والمناطق المسكونة  
بالدولة<sup>(٢)</sup>.

كما أنها أول دولة خليجية استخدمت المحطات  
الفضائية لاتصالاتها الهاتفية وللتلكس والتلفزيون  
والتلغراف. فمن خلال ربطها بالمحطة العالمية انتلست  
تكاملت شبكة اتصالاتها العالمية عبر الأقمار الصناعية.  
وكل هذه المنجزات أتاحت للمواطنين خدمات متقدمة  
للاتصالات الداخلية والخارجية. إذ تشير الاحصائيات إلى  
أن عدد أجهزة الهاتف بدولة البحرين قد وصل عام ١٩٧٩  
إلى ٦٠٤٥٠ جهازاً وارتفع عدد الخطوط المباشرة إلى  
٣٣٣٠٠ خطاً. وهناك أكثر من ١٣٠٠ مشترك بجهاز  
التلكس وهو عدد كبير قياساً بحجم الدولة وعدد سكانها  
ومستوى دخلها. إضافة إلى تمكينها للمواطنين من استخدام

الامراض المعدية الخطيرة خلال السنوات الخمس الاخيرة  
والتي وصلت إلى أكثر من عشرة حملات تطعيمية لأمراض  
مختلفة، كان لها الأثر الواضح في تقليل الإصابات  
والأوبئة.

كما تم نشر الوعي الصحي بين المواطنين من خلال  
وسائل الاعلام والصحافة وتكوين الجمعيات لمكافحة  
التدخين ولتجميل ونظافة المدن بالتعاون مع المؤسسات  
والهيئات الخيرية الأخرى.

## ١٢ - إدارة الخدمات العامة للإسكان والاتصال والنقل

وتأتي خدمات الاسكان في المقدمة من حيث  
ضرورتها للمواطنين وشدة تأثيرها على مستويات عيشهم  
وسعادتهم. وقد تحسنت وزارة الإسكان أهمية توفير  
السكن الصحي الملائم للمواطنين وبدأت في تقديم  
القروض لهم لتشجيعهم على البناء. وقد منحت لعام  
١٩٧٧ ما يزيد على ٣٥٠ قرصاً بلغت قيمتها أربعة ملايين  
دينار بحريني. كما منحت ٤٣١ موظفاً حكومياً قروضاً  
مماثلة بلغت قيمتها أربعة ملايين دينار أخرى. وهذا لم  
يمنعها من التعاقد مع بعض الشركات على بناء بعض الدور  
السكنية لأصحاب الدخل المحدود والمعوزين. فوزعت  
٣٠٠ وحدة سكنية عام ١٩٧٧ كما تعاقدت للعامين  
المنصرمين على بناء ٣٩٥٠ وحدة سكنية جديدة يتم  
تسليمها في نهاية عام ١٩٨١.

ولابد هنا من الاشارة إلى المشروع الرائد الذي  
أنجزته دولة البحرين عام ١٩٦٨ حين افتتحت مدينة  
عيسى الذي وفرت مرحلته الأولى ٧٥٠٠ وحدة سكنية  
لذوي الدخل المحدود الذين قسطت تكاليف مساكنهم على  
فترات طويلة تصل إلى عشرين سنة. وتستكمل المرحلة

(١) قرار وزير الاسكان رقم ٤ ورقم ٥ لسنة ١٩٨٠ - الجريدة الرسمية العدد ١٣٧٠، فبراير ١٩٨٠م.

(٢) نشرة: البحرين تدخل عصرًا فضائياً جديداً. تصدرها وزارة الاعلام بدولة البحرين.

ولموقعها البحري الذي يقع عبر الطريق الموصل بين أوروبا والهند.

وسيؤدي استكمال الجسر الذي سيربط بين البحرين والمملكة العربية السعودية خلال الثمانينات إلى ربط المنطقة الصناعية بالسعودية مع المنطقة التجارية بالبحرين مما يجعل منها أكبر مركز دولي للتجارة في الشرق الأوسط.

أما طرقها البرية فتبلغ ١٦ خطاً يزيد طولها على ٢٦٠ كم. يربط جميع مدنها الداخلية. كما تربط بعض جزرها الجسور الطويلة. وقد بلغ عدد السيارات حتى نهاية عام ١٩٧٩ ما يقرب من ٤٥ ألف سيارة خاصة و١٢٦٠ سيارة أجرة و١٢٦٣٠ سيارة حمل كبيرة و٢٩٥٠ باص عام. وقد بلغ عدد المستخدمين للباصات العامة ما يقرب من مليون ونصف مواطن خلال العام ١٩٧٩.

### ١٣ - إدارة المؤسسات العامة

تطلق لفظة المؤسسة العامة على كل مشروع اقتصادي أو خدمي تؤسسه الدولة وتمنحه الاستقلال المالي والاداري وله الشخصية المعنوية التي تؤهل إدارته للتعامل مع المؤسسات والشركات والجمهور بالطرق والأساليب التجارية التي تضعها. وقد تعطي الدولة فرصة المشاركة في ملكية هذا المشروع لبعض المساهمين بنسبة تقل عن ٥٠٪ من رأس المال على أن تظل الدولة مشرفة على إدارته ووضع التشريعات التي تنظم نشاطه من خلال ربطه باحدى الوزارات أو المجالس والهيئات العامة.

والحكمة من إنشاء هذا النمط من المشروعات تتمثل في رغبة الدولة في إنشاء وإدارة بعض المرافق العامة التي تستلزم قدرًا كبيراً من المرونة وحرية التصرف سواء في نظم التعيين أو التشغيل وهو ما لا تتيحها النظم الحكومية التي تبقيها الوزارات والدوائر الحكومية التي تتبع لها.

ونوجز أدناه أهم المؤسسات العامة التي أنشئت في دولة البحرين مع بيان دورها ونشاطها التنموي:

نظام هاتف السيارات المتنقل. وهذه جميعاً قد أسهمت بدورها في تشجيع ونمو المؤسسات المصرفية وشركات الأعمال والوكالات الدولية لئن تجعل من البحرين مركزاً لأعمالها.

أما في مجال الخدمات البريدية فقد أدخلت الدول نظاماً جديداً لترقيم لشوارع المنازل والمدن وذلك لتسهيل دخول الرسائل والبرقيات أو الإسعافات الأولية الصحية أو خدمات الإسعاف من الحريق في أسرع وقت ممكن.

وكما سبقت البحرين في مجال الاتصالات أغلب دول المنطقة فإنها تقدمت عنها أيضاً في مجال المواصلات. فتأريخ أول مطار فيها يرجع إلى مطلع الثلاثينات حين شهدت أول محطة لتزويد الطائرات المتوجهة إلى الهند بالوقود والتموين. واليوم يعتبر مطار البحرين أول محطة جوية في الشرق الأوسط لاستقبال طائرات الكونكورد التي تفوق سرعتها سرعة الصوت. وقد شهد مطار البحرين في عام ١٩٧٩ ما يقرب من ٥٠ ألف حركة جوية وتتخذ شركة طيران الخليج التي تشترك فيها أربع دول خليجية من البحرين مركزاً لإدارتها إذ يضم أسطولها أحدث الطائرات وأشهرها التي تربطها بشرق العالم وغربه. وقد بلغ معدل الطائرات القادمة إلى البحرين ٦١ طائرة يومياً خلال عام ١٩٧٩ وكان عدد الزائرين للدولة خلال نفس العام ما يزيد على نصف مليون شخص.

وقد حافظت البحرين على موقعها الجغرافي كميناء دولي حيث بلغ عدد البواخر التي رست في موانئها عام ١٩٧٩ ما يقرب من ٨٢٥٠ باخرة. ويعتبر ميناء سلمان من أشهر موانئها حيث تم افتتاحه عام ١٩٦٢ وهو مجهز لاستقبال أكبر السفن وبمخازن كبيرة وبمنطقة تجاري حرة. أما ميناء ستره فيستقبل ناقلات النفط التي تحمل منتجات مصنع تكرير النفط إلى أكثر من ٥٥ قطراً بالعالم إضافة إلى ميناء شركة الألمنيوم الذي يستقل المواد الخام المستوردة وتصدر منه المواد المنتجة.

وجاء إنشاء الحوض الجاف فيها من قبل الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن عام ١٩٧٧ مدعماً لموانئها

(أ) مصفاة البترول:

وقد أنشأتها شركة البحرين المحدودة (بابكو) لإنتاج وتصدير النفط الخام عام ١٩٣٦. وقد سبق وأوضحنا الأهمية الاقتصادية لهذا المشروع الاقتصادي الذي يعد الأول من نوعه في هذه الدولة وفي منطقة الخليج العربي. وقد تم توسيع هذه المصفاة عام ١٩٧٤ وأصبحت تنتج ما يزيد على ٨٠ نوع من المنتجات النفطية بينما لا تزيد منتجات المصافي الأخرى في المنطقة على عشرة أنواع منها. أما طاقته الانتاجية فنصل إلى ٢٢٠ ألف برميل من النفط الخام يومياً بالرغم من أن معدل الانتاج المحلي من النفط البحريني لا يتجاوز ٥٠ ألف برميل باليوم. وقد أعلنت دولة البحرين عن تملكها لـ ٦٠٪ من أسهم الشركة بما فيها المصفاة. ومن المؤمل أن تمتلك الدولة جميع أسهم هذه الشركة لتتولى إدارتها مباشرة بنفسها.

(ب) شركة نفط البحرين الوطنية:

هي مؤسسة حكومية أنشئت عام ١٩٧٦<sup>(١)</sup> لتتولى إدارة احتياطي البحرين من المواد الهيدروكربونية إضافة إلى توليها مسؤولية إدارة حصة الدولة في عمليات إنتاج شركة البحرين المحدودة بابكو. وهذه الشركة الوطنية مطلق الحرية في التصرف بمخزون البحرين من الغاز الطبيعي الذي تم اكتشافه في منطقة «الخف» على عمق عشرة آلاف قدم والتي تزود منها حالياً مصاهر المنوم البحرين الضخمة ومحطات توليد الكهرباء. وقد قامت هذه الشركة بتوقيع اتفاقية مع إحدى الشركات الأجنبية لمشروع فصل وتسييل الغاز الطبيعي لمصاحب لإنتاج كميات تجارية مربحة من غاز البوتان وغاز البروبان وتصديرهما شائلة.

ويدير الشركة مجلس إدارة برأسه وزير التنمية والصناعة ويضم في عضويته وكيل الوزارة المساعد لشؤون الصناعة والنفط بوزارة التنمية والصناعة، ووكيل الوزارة

لمساعد للشؤون المالية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني ومدير عام مؤسسة نفط البحرين ومدير عام شركة نفط البحرين الوطنية. ومدة العضوية بالمجلس ثلاث سنوات<sup>(٢)</sup>.

(ج) مؤسسة نقد البحرين:

أنشئت هذه المؤسسة عام ١٩٧٣ وبشرت عملها الفعلي عام ١٩٧٥ وقد أعطيت لها الشخصية المعنوية لتسهم في خلق نظام مصرفي متطور من خلال خدمتها المباشرة للبنوك، وتحويلها لسوق البحرين المالي إلى سوق دولي تعلن فيه يومياً أسعار العملات الأجنبية المتداولة. وقد حلت هذه المؤسسة محل مجلس نقد البحرين الذي أنشأ عام ١٩٦٤ وأشرف على إصدار العملة الوطنية وهي بالدبنار البحريني<sup>(٣)</sup>.

ومن أهم المهام المناطة بها:

- ١ - تنظيم عمليات إصدار نقد دولة البحرين وتداوله وعمليات الصرف الأجنبي.
- ٢ - المحافظة على ثبات قيمة النقد البحريني والعمل على تأمين الاستقرار النقدي.
- ٣ - تنظيم المهنة المصرفية والرقابة على الجهاز المصرفي.
- ٤ - رقابة وتوجيه الائتمان المصرفي.
- ٥ - المساهمة في إيجاد سوق نقدي ومالي متطور.

كما يجوز للمؤسسة من وقت لآخر أن تأمر باجراء التفتيش على أية مؤسسة مصرفية إذا ما استقر رأيها على ضرورته وذلك من خلال مفتشون تعينهم المؤسسة من بين موظفيها أو من بين مراقبين الحسابات ذوي المؤهلات الفنية<sup>(٤)</sup>.

(١) بموجب المرسوم رقم ٩ لسنة ١٩٧٦.

(٢) قرار مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٨٠، الجريدة الرسمية العدد ١٣٧٨، ١٠ ابريل ١٩٨٠م.

(٣) انشأ مجلس نقد البحريني بالمرسوم رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ بينما انشئت مؤسسة نقد البحرين بالمرسوم رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٣. وللمزيد من المعلومات يرجع إلى نشرة: القطاع المصرفي في البحرين. من مطبوعات وزارة الاعلام بدولة البحرين.

(٤) المادة ٨٢ من القانون.

كمياتها بـ ٢٥٠ ألف طن سنوياً لتحوّلها إلى سبائك للالمنيوم يتم تصديرها إلى اليابان وأميركا الشمالية وأوروبا وغيرها من أقطار لعالم. وتقدر الكميات المنتجة من هذه الشركة بـ ١٪ من الانتاج العالمين من الالمنيوم.

وقد قدرت تكاليف المشروع بحوالي ١٥٠ مليون دولار أو ما يعادل ٧١ مليون دينار بحريني إلا أن تكاليفه الفعلية وصلت إلى ٩٠ مليون بحريني. وقد واجهت هذه الصناعة نكسة اقتصادية عام ١٩٧٢ مما أجبر الحكومة على التدخل وشراء بعض الأسهم ثم زادت نسبة ملكية الحكومة عام ١٩٧٥ حتى وصلت إلى ٦٠٪ منه. ويأتي تشجيع الدولة لهذا المشروع من رغبتها في توفير فرص العمل لأكبر عدد ممكن من المواطنين وللحصول على العملة الصعبة وتنويع الدخل إضافة إلى توفير الغاز الطبيعي ورخصة في الدولة. وقد تم فعلاً تشغيل أكثر من ٢٥٠٠ عامل إضافة إلى زيادة قيمة صادرات الدولة حيث أن ٨٥٪ من كمية الانتاج تصدر للخارج.

وقد تم إنشاء عدد من الصناعات التكميلية لهذا المشروع كصناعة سحب قوالب الالمنيوم ومشروع كابلات الالمنيوم ومشروع سحق الالمنيوم لاستخدامه في صناعة الأصباغ.

(ب) الحوض الجاف:

وهو مشروع عربي مشترك أنشأته الشركة العربية لبناء واصلاح الفن (أسرى) التي تمتلكها الدول العربية الأعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للنفط وهي: دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العراقية، دولة قطر، دولة الكويت، والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

وقد بدأت هذه الشركة التي تم تأسيسها عام ١٩٧٤ دراساتها الأولية لانشاء حوض في منطقة الخليج العربي لاصلاح ناقلات النفط العملاقة وحددت دولة البحرين مقراً لهذا الحوض نظراً لتوفر القوى العاملة المؤهلة وموقع طبيعي ملائم. وتم ارساء المناقصات الرئيسية لبناء الحوض والورش التابعة له في نهاية عام ١٩٧٥. وفي مطلع عام

وقد حققت المؤسسة تقدماً كبيراً نلاحظه من خلال زيادة ميزانيتها من ٦٧ مليون دينار عام ١٩٧٥ إلى ١٤٣ مليون دينار عام ١٩٦٧٦.

وتمارس هذه المؤسسة دورها كبنك مركزي لكل البنوك ليوفر لها السيولة اللازمة من العملة الأجنبية.

وتضم المؤسسة دائرة للاصدار ودائرة للصيرفة ودائرة للاستثمار ودائرة للتحويل الخارجي ودائرة لمراقبة البنوك واخرى للبحوث والاحصاء.

والجدير بالذكر أن القطاع المصرفي والمالي في البحرين يتكون من ٢١ بنك تجاري و٥٨ وحدة مصرفية خارجية و٨ بنوك استثمار و٣٣ مكتب تمثيل. وقد بلغ مجموع إجمالي موجودات ومطلوبات الوحدات المصرفية الخارجية ما يقرب من ٢٨ بليون دينار حتى نهاية عام ١٩٧٩. كما بلغ مجموع الودائع من البلدان العربية ما يزيد على ١٦ بليون دولار. وقدرت العمالة التي وفرتها سوق الوحدات المصرفية بـ ٤٠٠ موظف بحريني عام ١٩٧٨. بينما بلغت مصاريف هذه الوحدات خلال نفس العام بخمسين مليون دولار من العملات الأجنبية.

#### ١٤ - المشروعات العربية المشتركة

لجأت البحرين وهي تبحث عن أقصر السبل وأكثرها ملائمة لتنمية اقتصادها إلى العديد من الأساليب والوسائل التنظيمية والمالية والاقتصادية التي تتيح لها استقطاب رؤوس الأموال الخاصة الوطنية منها والأجنبية لتستثمرها في المشروعات الضرورية للتنمية الشاملة. وفي أدناه نوجز أهم المشروعات التي تم تنفيذها وطرق إدارتها وتمويلها عن طريق التعاون العربي الخليجي:

(أ) شركة المنيم البحرين (ألبا):

وهي من المشروعات المختلطة التي تمتلك الدولة أغلبية أسهمها. وقد أنشأت عام ١٩٦٨ لتكون باكورة للمشروعات الصناعية الكبيرة بالدولة. وتقوم مصاهر هذه الشركة بصهر الألومينا المستوردة من استراليا والتي تقدر



١٩٧٧ بدأ استخدام المرسى الأول مع المباني الرئيسية للإدارة وتجهيز المعدات الأساسية. كما افتتح الحوض في سبتمبر ١٩٧٧ وقد بلغ رأس مال هذا المشروع ٣٤٠ مليون دولار تم دفعها جميعاً.

وتدار الشركة العربية حالياً من قبل الشركة البرتغالية لأحواض السفن التي وفرت المهارات الإدارية والفنية اللازمة لبناء والتشغيل. وتضم خمسة دوائر أساسية هي: دائرة الانتاج، دائرة شؤون الموظفين، دائرة الشؤون المالية، الدائرة التجارية، دائرة التخطيط. وقد عينت الشركة ١٤ وكيلاً للتسويق في معظم المراكز الملاحية الهامة ومن خلال مراجعة منجزات الشركة للعام ١٩٨٠ وهو العام الثالث من عمرها يلاحظ أنها قامت باصلاح ١٠١ سفينة منها ٥٤ سفينة دخلت للحوض الجاف بينما تم تصليح ٤٧ سفينة عند الأرصفة. كما نظمت الشركة ١٥٥ دورة تدريبية لـ ٨٧٦ موظفاً وبدأ بإنشاء حاسب الكتروني لتسهيل عمليات إدارتها وتعاملها.

أما العاملون في الشركة فقد بلغ عددهم في نهاية عام ١٩٧٩ ما يقرب من ١٢٨٠ موظفاً منهم ٦٢٤ عربياً أي بنسبة ٤٨,٨٪ من المجموع ومنهم ٢٣٩ موظفاً من الدول الغربية أي بنسبة ١٨,٦٪ إضافة إلى ٤١٩ موظفاً من الدول الآسيوية أي بنسبة ٣٢,٦٪.

(ح) شركة طيران الخليج:

يرجع تاريخ انشاء هذه الشركة إلى مطلع عام ١٩٥٠ تحت اسم شركة غولف افيشين المحدودة وذلك بعد أن نشطت الحركة الاقتصادية في منطقة الخليج وتوسع النشاط التجاري وظهرت الحاجة إلى النقل الجوي وربط دول المنطقة بخطوط طيران مع العالم الخارجي وفي عام ١٩٧٤ تم شراء جميع أسهم هذه الشركة الخاصة من قبل حكومات دولة البحرين ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر وسلطنة عمان وبذلك أصبحت شركة طيران الخليج الشركة الوطنية الناقلة لهذه الدول. وأصبحت لها مكائنتها الدولية بين شركات الطيران العالمية.

وقد حققت هذه الشركة تقدماً مضطرباً من خلال الطلب المتزايد على رحلاتها وخصوصاً من قبل شركات النفط لعاملة بدول المنطقة مما وسع من اسطولها ودعمه بأنواع جديدة من الطائرات من نوع لوكهيد ترايستر والبوينج وإلى جانب الزيادات السنوية المتوالية في أعداد الركاب على طائراتها فأنها دخلت عالم الشحن الجوي للبضائع وأصبح بإمكانها نقل ما وزنه ١١٦٠ طن شهرياً<sup>(١)</sup>.

ولا شك أن قيام هذه الشركة واتخاذها من البحرين مقراً لإدارتها قد أسهم في توفير فرص عمل لمواطنيها إضافة إلى الخدمات التي توفرها لشركات التجارة والسياحة والنقل وللمصارف الأجنبية العاملة فيها.

(د) بنك الخليج الدولي:

وهو من المؤسسات المصرفية الخليجية العاملة في البحرين، وقد تم تأسيسه عام ١٩٧٦ برأسمال قدره ٤٠ مليون دينار بحريني. وتشارك في رأسماله كل من السعودية والكويت والامارات وقطر وعمان والعراق والبحرين. وقد تم دفع نصف رأس المال في عام التأسيس ودفع النصف الآخر عام ١٩٧٧. وقد أسهم تأسيس هذا البنك في زيادة حجم الاستثمارات الخارجية إضافة إلى تسهيل العلاقات المالية بين الدول الأعضاء.

(هـ) مكتب التربية الخليجي وجامعة الخيخ:

ولم يقتصر التعاون بين دول الخليج على إقامة المشاريع الاقتصادية فحسب بل تعداه إلى المجالات والقطاعات التنموية الأخرى. ويعتبر إنشاء مكتب التربية العربي لدول الخليج مؤشر وخطوة جادة في هذا الاتجاه النابع من قناعة الدول الأعضاء بأنها تشكل اقليماً واحداً منسجماً في لغته ودينه وفي ماضيه وحاضره. ولا بد والحال هذه من تحقي التعاون المتكامل والتنسيق المشترك في أهداف التعليم وأسس ومناهجه ونظمه وتوجيهها نحو بناء الأجيال المؤمنة بشخصيتها وذاتيتها وبمصيرها المستقبلي الموحد.

(١) مجلة الصقر الذهبي - العدد الثاني ١٩٨٠.

١ - العمل على تطبيق شعار بحرنة الوظائف والمهن وقد وضعت لذلك مشروعاً لتأهيل عشرة آلاف مواطن على مختلف المهن والوظائف الفنية والحرفية المتخصصة.

٢ - توسيع فرص التعليم الجامعي المتخصص للمواطنين من خلال انشاءها للكلية الجامعية وكلية العلوم الصحية والكلية الصناعية. إضافة إلى مشروعها الرائد في انشاء جامعة الخليج خلال السنوات القليلة القادمة.

٣ - إتاحة الفرص المتكافئة أمام المرأة البحرينية لتسهم في العمل الحكومي ولتدخل مختلف ميادين النشاط الاقتصادي والخدمي بعد أن فتحت أمامها مجالات التعليم والتأهيل أسوة بالرجل.

٤ - لقد عمدت الدولة إلى الحد من التوسع المفاجيء والمرتجل في إنشاء المشروعات الاقتصادية التي تستلزم عمالة كبيرة. كما عملت على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي تقلل إلى الحد الأدنى الاستخدام البشري في الأعمال اليدوية والكتابية.

وبالرغم من هذه الاتجاهات الواضحة التي سعت دولة البحرين إلى تطبيقها للحد من العمالة الوافدة فانها واجهت خلال السنوات الأخيرة من عقد السبعينات تزايداً ملحوظاً في نسب المهاجرين إليها من العرب والأجانب.

خاصة وأنها قد تبنت فلسفة الحرية الاقتصادية وشجعت دخول رؤوس الأموال الأجنبية وأثرت أسلوب عدم التدخل في حرية انتقال المستثمرين. إضافة إلى إقامتها لبعض المشروعات الاقتصادية والصناعية المشتركة التي أدت بالضرورة إلى الاستعانة بعدد من العمال المهرة من مختلف أقطار العالم.

وهذا لا يعني أن البحرين قد ابتليت بظاهرة طغيان العمالة الوافدة كما هي عليه الحال في الأقطار الخليجية الأخرى.

ومن المهام التي يضطلع بها المكتب لتحقيق هذه الأهداف انشاء المؤسسات والمراكز التربوية المشتركة بين الدول الأعضاء وتنظيم التبادل واللقاءات والزيارات والمؤتمرات والمنح الدراسية وتنسيق الجهود في ميادين العمل الجامعي ومراكز البحوث<sup>(١)</sup>.

وكان من أبرز ثمار هذا المكتب مولد الجامعة الخليجية التي وافقت الدول الخليجية الأعضاء فيه على انشاءها في دولة البحرين لتسهم في سد حاجتها من الكليات التي تفتقر إليها من ناحية ولتتيح الفرصة أمام الدول الأعضاء لتلافي الازدواجية والتكرار في برامج تعليمها الجامعي. وستكون كلية الطب وكلية التربية وكلية العلوم باكورة هذه الجامعة التي تم البدء في تنفيذها فعلاً وستسهم في تطوير فرص التعليم العالي لدولة البحرين بعد أن ظلت تعاني من قصورها.

## ١٥ - إدارة القوى العاملة

لقد استطاعت دولة البحرين بفضل اهتمامها المبكر في نشر التعليم العام والتعليم المهني والجامعي بين أبناءها وبناتها وبفضل الدورات التدريبية والبعثات الخارجية لموظفيها الذين عملوا إلى جنب الخبراء والمستشارين الأجانب خلال فترة الاحتلال من تكوين كادر وطني من المواطنين مؤهل لإدارة مشروعات التنمية وتنفيذها في مختلف القطاعات. وما يؤكد هذه الحقيقة انخفاض نسبة القوى العاملة الوافدة إلى مجموع القوى العاملة في الدولة خلال الخمسينيات والستينيات إذ لم تتجاوز نسبة الوافدين عن ٢٠٪ فقط.

وللحفاظ على هيمنة المواطنين وتدعيم دورهم في إدارة وتنفيذ المشروعات التنموية فقد عملت الدولة على تبنى سياسة عامة لإدارة القوى العاملة تقوم على ما يلي:

(١) يرجع للنظام الاساسي لمكتب التربية العربي لدول الخليج الذي تم اقراره من قبل دولة البحرين بموجب المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٠. الجريدة الرسمية البحرينية - العدد ١٣٧٠ فبراير ١٩٨٠.

والجدول أدناه يوضح اعداد العاملين بالدولة من المواطنين والوافدين وفقاً للقطاعات التي يعملون فيها وذلك لعام ١٩٧٨.

من المجموع الكلي. وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الغاز والمياه إذ تصل نسبتهم إلى ٨٧٪ من المجموع الكلي من العاملين فيه.

والتأمل في هذا الجدول يلحظ ما يلي:

١ - إن المواطنين البحرينيين يسيطرون على قطاع الزراعة وصيد السمك إذ تصل نسبتهم إلى أكثر من ٧٥٪

٢ - إن المواطنين يسهمون إسهاماً فعالاً في قطاع التنقيب والتصنيع وهو قطاع حيوي آخر بعد قطاع الزراعة والصيد. إذ تبلغ نسبة المواطنين لعاملين فيه ٦٦٪ من المجموع الكلي من العاملين فيه.

القطاع	الجنسي	القوى العاملة البحرينية	نسبتهم المثوية	القوى العاملة غير البحرينية	نسبتهم المثوية	المجموع
الزراعة وصيد الأسماك		٢٩٩٥	٧٥,٠٦	٩٩٥	٢٤,٩٤	٣٩٩٠
التنقيب والتصنيع		٥٦١٤	٦٥,٩٢	٢٩٠٢	٣٤,٢٨	٨٥١٦
الكهرباء والغاز والمياه		١٤٨٠	٨٦,٨٠	٢٢٥	١٣,٢٠	١٧٠٥
الانشاءات		٥٦٣٩	٥٤,٢٠	٤٧٦٥	٤٥,٨٠	١٠٤٥٤
الانتقال والتخزين والاتصالات		٥٠٦٧	٦٥,٤٤	٢٦٧٦	٣٤,٥٦	٧٧٤٣
التحويل المالي والتأمين والمقارنات		٧٤٠	٦٨,٢٦	٣٤٤	٣١,٧٤	١٠٨٤
الخدمات العامة والاجتماعية		١٠٩٨٠	٥٩,٥٤	٧٤٥٨	٤٠,٤٦	١٨٤٣٨
نشاطات أخرى		٦٢	٥٨,٤٩	٤٤	٤١,٥١	١٠٦
أفراد جاهزون للتوظيف لأول مرة		٥٧٢	٨٠,٤٥	١٣٩	١٩,٥٦	٧١١
المجموع		٢٧٩٥٠	٥٥,٥٠	٢٢٤٠٣	٤٤,٥٠	٥٠٣٥٣

المصدر: اعدت بتصرف من جداول المجموعة الاحصائية ومن المقالة التي نشرتها مجلة الاداري (اللبنانية) في ١٥ مارس ١٩٧٨ حول: الاقتصاد الحر في البحرين ودور القطاع الخاص في عملية التنمية.

٣ - تظل نسبة المواطنين هي الغالبة في قطع الانشاءات إذ تصل نسبتهم إلى ٥٤٪ وفي قطاع التحويل المالي والتأمين إذ تصل نسبتهم إلى ٦٨٪ وفي قطاع الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية إذ تصل نسبتهم إلى ٦٠٪.

الوسائل دون التأثير المباشر على معدلات التنمية القومية الشاملة بالدولة.

ومهما تكن الآثار السلبية للعمالة الوافدة في دول الخليج فإنها في دولة البحرين تمثل الحد الأدنى المعقول فيها قياساً بالنسب المثيرة التي تتواجد فيها في بقية الدول المجاورة والتي تصل إلى ٨٥٪ في أغلب النشاطات الضرورية فيها.

٤ - لقد بلغت نسبة مجموع العمال الوافدين العاملين في مختلف النشاطات والقطاعات ٤٥,٥٪ من المجموع الكلي للعاملين في الدولة. وهذه نسبة تعكس فعلاً التزايد التدريجي بالاعتماد على العمالة الوافدة. وهي قضية تعمل دولة البحرين جادة على الحد منها بمختلف

وحيث نقف عند قطاع النفط نستطيع أن نلاحظ أنه بالرغم من أن شركة بابكو هي من الشركات الأجنبية التي

الثمان المحددة بالجدول عن ٨٠٪ من المجموع الكلي وهذه نسبة عالية يمكنها أن تقنع الدول الخليجية الأخرى لتعمل على الاقتداء والسعي نحوها.

تمارس نشاطها الفني والتقني همالة ماهرة وانما تستخدم اللغة الانكليزية في إدارة شؤونها وتنظيم أعمالها إلا أن نسبة المواطنين العاملين فيها لم تنخفض عبر السنوات

السنة	البحريون	نسبتهم المتوية	الخليجيون	البريطانيون	من دول الكومنولث	الأميكيون	جنسيات أخرى
١٩٧٢	٣٣٣٠	٨٩,٢٥	٤٤	٢١٠	٨٨	١٢	٤٧
١٩٧٣	٣٣١٣	٨٩,٣٤	٣٥	٢٠٩	٨٩	٢١	٤١
١٩٧٤	٣٣٨٥	٨٩,٠٥	٣٠	٢٢٢	١٥	٣٦	١١٣
١٩٧٥	٣٣٣٥	٨٨,٦٠	٢٤	٢٢٠	١١٦	٣٩	٣٠
١٩٧٦	٣٢٠٥	٨٧,٤٠	٢٠	٢٣٥	١٣٨	٣٤	٣٥
١٩٧٧	٣٢٠٥	٨٢,٦٤	١٩	٢٩٧	٢٤٤	٣٥	٧٨
١٩٧٨	٣٢٢٤	٨٠,٢٦	١٨	٢٩٧	٣٧١	٣٥	٧٢
١٩٧٨	٣٣٧٩	٨٠,٠١	١٦	٣١٨	٤٤٠	٣٣	٣٧

المصدر: اعد الجدول بتصريف من المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٩.

## ١٦ - إدارة الخدمة المدنية

يتولى إدارة شؤون الموظفين الحكوميين دولة البحرين هيئة مركزية أنشأت عام ١٩٧٥ يطلق عليها بديوان الموظفين. ويرتبط هذا الديوان بوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بينما يتولى الاشراف عليه مدير تنفيذي للديوان هو وليم كونروي. وقد أوضح تعميم الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨١ التنظيمات الادارية والمهام الرئيسية للديوان الموظفين على النحو الآتي:

(أ) مكتب المدير التنفيذي:

ومهمته تطوير البرامج الفنية التخصصية المتعلقة بادارة شؤون الموظفين في الخدمة الحكومية لدولة البحرين ولتي تهدف إلى اجتذاب المواطنين المؤهلين والاحتفاظ بهم. ويرتبط بمكتب المدير قسم للتخطيط وتنسيق البرامج وقسم للشؤون القانونية وقسم للشؤون الادارية والمالية.

(ب) إدارة برامج الموظفين:

ومهمتها إدارة البرامج المتعلقة بالتنظيم والقوى العاملة وتقييم الوظائف وتصنيفها كما تقوم بعمليات

والذي يميز العمالة الوافدة في دولة البحرين حين نبدأ بتحليلها هو طغيان العمالة الأجنبية على العمالة العربية كما يلحظ طغيان العمالة الآسيوية على العمالة الأجنبية من دول اوروبا وأميركا. وقد أكدت هذه الاتجاهات الأرقام التي حصلنا عليها عن جنسيات العمال الذين منحوا بطاقات العمل للعام ١٩٧٩ كما هي موضحة في الجدول أدناه.

الجنسية	العدد	النسبة المتوية
العرب	١١٥٨	٤,٤ ٪
الايраниون	٤٠٤	١,٥ ٪
الهنود	١٣١٤٢	٥١,٠ ٪
الباكستانيون	٤٣٥٧	١٦,٧ ٪
الأمريكيون والأوروبيون	٢٠١٦	٧,٢ ٪
الآسيويون الآخرون	٥٠٣٩	١٩,٢ ٪
المجموع	٢٦١١٦	١٠٠ ٪

التوظيف واجراء الاختبارات والتعيين في الخدمة والترقيات وتضم هذه الادارة: قسم للتوظيف والتعيين وقسم لعلاقات الأفراد والادارة وقسم للتنظيم وإدارة القوى العاملة وقسم لتصنيف الوظائف والتعويضات.

(ج) إدارة التدريب والتطوير الاداري:

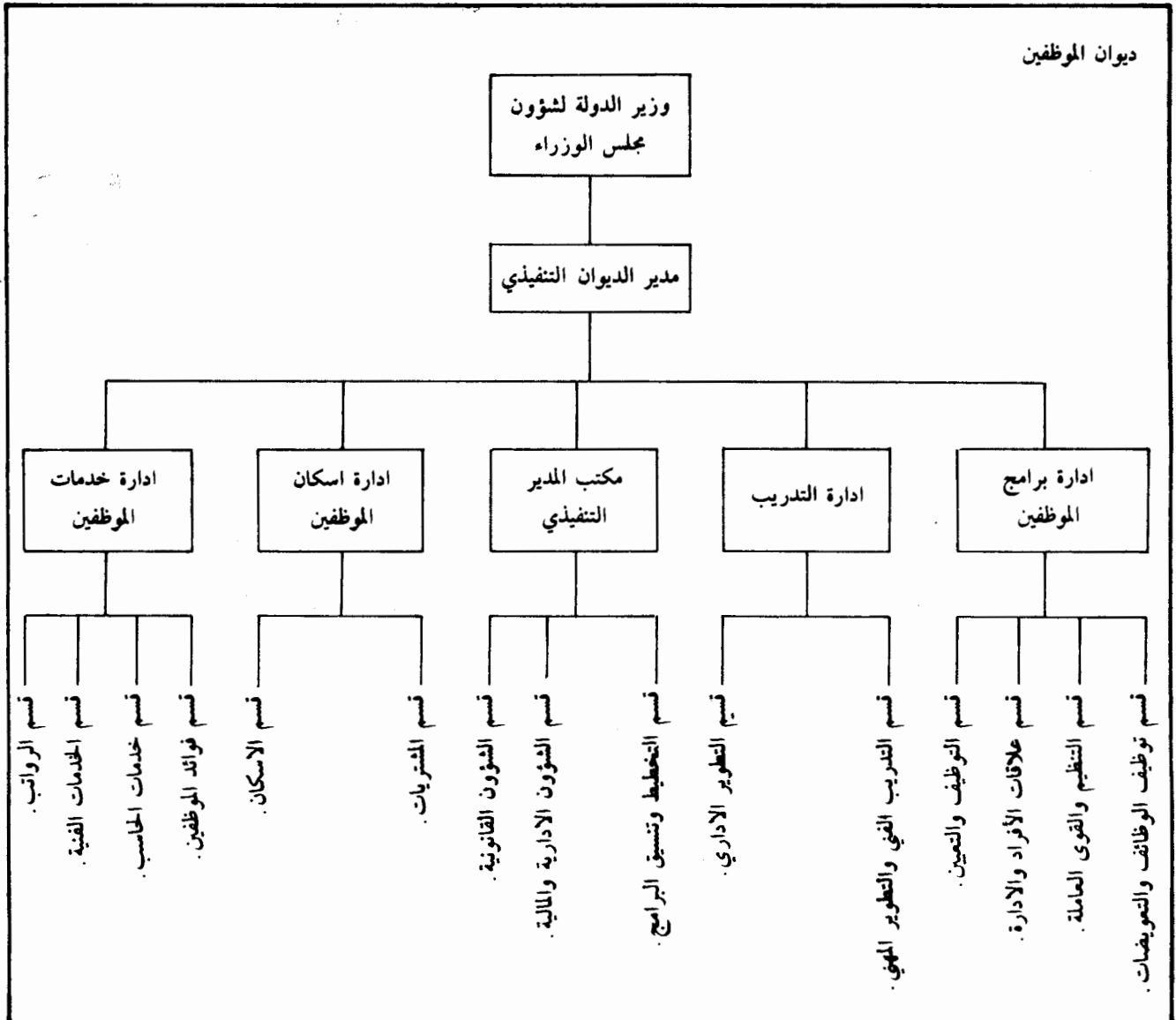
ومهمتها اقتراح وتخطيط سياسة التدريب للعاملين في الأجهزة الحكومية والاشراف على تنفيذها ومساعدة الوزارات في تحديد احتياجات التدريب. وتضم هذه الادارة قسم للتطوير الاداري وقسم للتدريب الفني والتطوير المهني.

(د) إدارة عمليات وخدمات الموظفين:

ومهمتها تطبيق جميع الاجراءات المالية والادارية الخاصة بالموظفين ومتابعة تنفيذ القرارات والأنظمة التي يصدرها الديوان وكذلك تقديم الخدمات الفنية المتعلقة بشؤونهم في كافة الوزارات. وتضم هذه الادارة قسم للرواتب وقسم للخدمات الفنية وقسم لخدمات الحاسب الالكتروني وقسم لفوائد الموظفين.

(هـ) إدارة إسكان موظفي الحكومة:

ومهمتها توفير وإعداد وصيانة مساكن موظفي الحكومة غير البحرينيين المتعاقدين معها. ويتبع للادارة قسم للإسكان وقسم للمشتريات.



أحدث الأساليب والمفاهيم العلمية التي توصلت إليها النظريات والتطبيقات المعاصرة.

ولذلك لم تقتصر جهود ديوان الموظفين بدولة البحرين على ممارسة الأعمال الاعتيادية التي دأبت الأجهزة المركزية للخدمة المدنية في دول المنطقة على القيام بها والتي تتعلق بإجراءات التعيين ومنح العلاوات والاجازات وإنما تجاوزت ذلك إلى ممارسة الأنشطة التخطيطية والتنظيمية وإعادة النظر بالتطبيقات والنظم التي توارثتها الأجهزة الادارية من الماضي.

(ز) إعداد الموظفين ونسب نموهم:

وليس غريباً والحال هذه أن تحافظ دولة البحرين على أجهزتها الادارية من مرض التضخم الاداري والوظيفي الذي تعاني منه أغلب دول المنطقة بسبب التزايد المستمر والنمو اللاتطبيعي لاعداد الموظفين الحكوميين فيها. ويكفي ديوان الموظفين انجازاً أن يضع هذه السياسات الحكيمة القائمة على الاحلال وإعادة الاحلال المستمر للموظفين بهدف زيادة انتاجيتهم ووضعهم في الأماكن المناسبة لمؤهلاتهم وخبراتهم.

والجدول أدناه يوضح عداد موظفي الحكومة في الوزارات المختلفة لدولة البحرين للسنوات (١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٧، ١٩٧٩).

ومن بين هذه الجهود الحميدة التي بادر الديوان إلى النظر فيها التخطيط للقوى العاملة في الجهاز الحكومي. حيث كلفت الوزارات بالاشتراك مع الديوان القيام بتحديد أعداد الموظفين الذين تقتضيهم حاجة العمل الفعلية والنظر في إعادة توزيع الأعداد الزائدة عن الحاجة على الوزارات التي تشكو من نقص فيها<sup>(١)</sup>.

وقد ارتبط هذا الاجراء بوضع نظام دقيق لتسجيل دوام الموظفين وحصر الساعات الفعلية التي يؤديها في العمل الرسمي وتسجيل ساعات العمل الاضافي يومياً. كما تم تنظيم سجل شهري خاص لكل موظف يوضح غياباته وإجازاته ومدفوعاته خلال كل شهر ليساعد في عملية تقويمه واعداد التقارير السنوية عنه. ولا شك أن تطبيق نظام كهذا يعد خطوة مثالية رائدة في المنطقة الخليجية التي لم يعط للوقت فيها بعد الأهمية التي يستحقها من قبل العاملين في الأجهزة الحكومية.

والذي يميز إدارة الخدمة المدنية بدولة البحرين عن غيرها من النظم الادارية المطبقة في الدول العربية والخليجية هو عدم وجود تشريع موحد وثابت للخدمة المدنية بهذه الدولة. وإنما حول وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بالتنسيق مع وزير الدولة للشؤون القانونية صلاحيات إصدار التعاميم والقرارات والنظم الادارية الحديثة التي تعالج مختلف قضايا الخدمة مع مراعاة تطبيق

(١) قرار الديوان رقم ٦ لسنة ١٩٨٠ - الجريدة الرسمية - العدد ١٣٩٣، يوليو ١٩٨٠م.

اسم الجهة	السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٩
١ / مكتب مجلس الوزراء	٨	٤٢٧	٩	٩	١٠
٢ / وزارة التنمية والصناعة	٢٤٥	٤٧٣٥	٥٢٣	٦١٣	٥٥٥٩
٣ / وزارة التربية والتعليم	٤٢٧٥	١٣٣٤	١٥٠٨	١٦٥٦	١٥٦
٤ / وزارة المالية والاقتصاد الوطني	١١٩٢	١٣٩	١٥٣	١٥٦	٤٠٣٠
٥ / وزارة الخارجية	١٠٧	٢٨١٦	٣١٩٥	٤٠٣٠	٤٠٥
٦ / وزارة الصحة	٢٦٥٢	٣٧١	٤٣٥	٤٠٥	٣٠٥
٧ / وزارة العدل والشؤون الاسلامية	٣٤٥	١٨٩	٢٧١	٣٠٥	٥٤٤
٨ / وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٣١	٤٠٢	٤٦٠	٥٤٤	-
٩ / وزارة التجارة والزراعة	٢٩٥	-	-	-	-
١٠ / وزارة الداخلية	-	٢١١	٣٦٦	٥٠٣	٢٧
١١ / وزارة الاعلام	١٣١	٢٦	٢٨	٢٧	٣١٢
١٢ / وزارة الدولة للشؤون القانونية	١٩	٤٩	٤٠	٣١٢	٩٨١
١٣ / وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء	٤٠	٧٣٧	٧٧٦	٩٨١	٢٥١٤
١٤ / وزارة المواصلات	٦٥٤	٢٤٤٤	٢٧١٤	٢٥١٤	٣٢٤
١٥ / وزارة الاشغال والكهرباء والماء	٢٠٦٢	٩٩	١٩٥	٣٢٤	٣٠
١٦ / وزارة الاسكان	٨٤	٢١	٢٩	٣٠	ضم العدد مع الوزارة
١٧ / الهيئة العامة لصندوق التقاعد	١٥	٨١	١٠٠	٢٥	٢٣
١٨ / ديوان الموظفين	٧٧	-	-	١٨	١٨
١٩ / المجلس الأعلى للشباب	-	-	-	-	-
٢٠ / ادارة الأوقاف الجعفرية	-	-	-	-	-
٢١ / ادارة الأوقاف السنية	-	-	-	-	-
المجموع	١٢٣٢٨	١٤٠٩٠	١٥٧١٩	١٩٠٢٥	

المصدر: اعد هذا الجدول من مجموعة جداول احصائية وردت في مصادر مختلفة دون أي تغيير في محتواها.

تكون نسبة العاملين بوزارة الصحة ٢١٪ ويليها في ذلك نسبة العاملين في وزارة الأشغال والماء والكهرباء التي تكون ١٣٪ وبذلك يكون مجموع العاملين في وزارات الخدمات العامة لثلاث ما يقرب من ٦٣٪ من مجموع العاملين بالدولة.

٣ - إن نسبة الموظفين الحكوميين إلى المواطنين بدولة البحرين كما تمكسها الاحصائيات المتوفرة عن الموظفين والسكان تعد منخفضة جداً قياساً بما هو سائد في جميع دول الخليج بل في جميع الدول العربية. حيث أن هناك ستة موظفين فقط لكل مئة مواطن. وهذه النسبة تعكس بوضوح مستوى الكفاءة العالية للجهاز الاداري

ومن خلال تحليلنا للأرقام الواردة في الجدول أعلاه

نستخلص الحقائق التالية:

١ - إن نسب الزيادة السنوية لاعداد الموظفين الحكوميين كانت محدودة للغاية وانما لم تتجاوز عبر السنوات الخمس الأخيرة نسبة ٥٠٪ من المجموع الكلي أي بمعدل سنوي قدره ١٠٪ تقريباً. علماً بأن هذه الزيادات غالباً ما تأتي من إضافة أو استحداث بعض الادارات والأقسام أو من إعادة تنظيم الوزارات وفك ارتباطها عن بعضها البعض.

٢ - إن عدد العاملين في وزارة التربية والتعليم يكون نسبة ٢٩٪ من مجموع العاملين في الدولة. بينما

البحريني من جهة وتقدم الأساليب الوظيفية المستخدمة في إدارة الدولة ثانياً. إضافة إلى الطبيعة الاقتصادية القائمة على فلسفة النظام الحر ومشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية.

(ح) الموظفون الأجانب وعلاوة الاغتراب:

ويتولى ديوان الموظفين مسؤولية توظيف وتعيين الأجانب في الخدمة المدنية بدولة البحرين في حالة عدم توفر الكفاءات البحرينية حيث تنحصر فيه مهمة الاعلان والتفاوض مع المتقدمين وتوقيع العقود معهم. كما يكفل المعينين منهم لدى دائرة الهجرة والجوازات وينظم عمليات اقامتهم واستقبالهم من الخارج حتى وصولهم حيث تبدأ مهمة الوزارات التي يعملون فيها بتسليمهم الوظيفة التي عينوا عليها، وتحمل الوزارات المعنية جميع تكاليف الاعلانات واجراءات التوظيف إضافة إلى نفقات السكن الخاصة بالموظف.

وتمنح دولة البحرين الموظفين غير البحرينيين المعينين منهم بعقد خارجي علاوة اغتراب تختلف باختلاف محل إقامتهم الأصلي. فالموظفون القادمون من الأقطار العربية وأقطار الشرق الأوسط والأقصى تتراوح علاوتهم من ١٥ دينار إلى ٨٦ دينار شهرياً تبعاً للدرجة التي يشغلونها أما الموظفون الاوروبيون فحددت علاواتهم بـ ١٢٦ دينار بحريني.

ويعمل في دولة البحرين عدد من الخبراء الأجانب من مختلف الأقطار. وقد بلغ عددهم عام ١٩٧٦ ما يقرب من ٣٥٠ خبيراً. يعمل في وزارة الصحة ١٣٧ خبيراً وفي وزارة التربية ٨٨ خبيراً وفي وزارة الأشغال والكهرباء والماء ٥٤ خبيراً.

والجدير بالذكر أن الموظفين الأجانب وكذلك عمال المياومة الحكوميين لا يخضعون لأحكام قانون المعاشات ومكافآت التقاعد رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته. بل يقتصر تطبيق هذا القانون على موظفي ومستخدمي الدولة من المواطنين دون غيرهم.

(ط) عمال المياومة في الحكومة:

يخيز قرار مجلس الوزراء رقم ٥ لسنة ١٩٧٧ للوزارات البحرينية تعيين المستخدمين المؤقتين في الأعمال العارضة بالأجر اليومي على أن لا تزيد مدة عملهم على تسعين يوماً على الأكثر. ويجوز للوزارة عند الضرورة القصوى أن تمدهم بثلاث شهور أخرى. ولا يخضع هؤلاء لقانون التأمين الاجتماعي أو لقانون التقاعد. كما لا يستحقون أية إجازات دورية أو مرضية وإنما يدفع لهم بدل إجازاتهم المتجمعة نقداً دفعة واحدة.

ويوضح الجدول أدناه عدد العمال والمستخدمين المؤقتين في الجهاز الحكومي البحريني لعامي ١٩٧٥ و١٩٧٦.

اسم الجهة	السنة	١٩٧٥	١٩٧٦
وزارة الكهرباء والأشغال والماء	٣٠٠	٣٥٠	
وزارة الصحة	٣٥	٤٠	
وزارة التربية	٢٥	٢٨	
وزارة المواصلات	٥	٧	
الهيئة المركزية العامة لبلديات	١٣٥٠	١٤٦٠	
المجموع	١٧١٥	١٨٨٥	

ونظراً لأن هؤلاء المستخدمين قد عينوا قبل صدور القرار المشار إليه أعلاه والصادر عام ١٩٧٧ فإنه يتوقع أن لا يكون في دولة البحرين إلا قلة محدودة من عمال المياومة. وهذه ظاهرة إيجابية أخرى تتميز بها هذه الدولة الخليجية عن غيرها من دول الخليج التي يعشعش في أجهزتها الادارية آلاف العمال الآسيويين نظراً لسهولة تعيينهم وعدم خضوعهم لشروط التعيين والانتقاء التي يستلزمها تعيين الموظفين. وغالباً ما يظل هؤلاء يعملون لسنين طويلة بالرغم من أن تسميتهم بالعمال المؤقتين.

(ي) نظام جديد لتقويم الاداء الوظيفي:

ومن منجزات ديوان الموظفين الجديرة بالتقدير وضعه لنظام تقويم الاداء الهادف إلى تحديد مستوى قيام الموظفين بواجبات ووظائفهم والتزامهم بقواعد السلوك



تقييم الاداء		د.م. / استمارة رقم: ٢٠	
الاسم:		الرقم المسلسل:	
الوزارة:		الادارة:	
فترة التقييم من:		وإلى:	
ملحوظة: (١) العناصر ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٩ للوظائف غير الاشرافية. (٢) العناصر ١ إلى ٩ للوظائف الاشرافية. (٣) اكمل التقييم بوضع إشارة في المربع مقابل انطباق وصف للاداء لكل عنصر من العناصر الرئيسية. (٤) يتطلب تقدير الاداء المتميز ان يكون الموظف مثالياً في جميع العناصر. (٥) يعتبر اداء الموظف غير مرضي في حالة تخلفه في أكثر من عنصرين.			
(١) الالمام بالعمل	لديه الالمام ومعرفة متميزة فيما يخص وظيفته والأعمال الأخرى ذات العلاقة.	يحتاج لبعض المساعدة للقيام بعمله بين وقت وآخر.	معرفة غير كافية ويحتاج لعمله.
(٢) كمية العمل	انتاجه	يقوم بانجاز الهدف كما هو مطلوب.	انتاجه افر وفوق الحد المطلوب.
(٣) نوعية العمل	يتميز عمله بمستوى رفيع دائماً.	عادة مستوى نوعية عمله تطابق ما هو مطلوب.	مستوى عمله ضعيف.
(٤) المواظبة والحضور	نادراً ما يحضر إلى عمله متأخراً أو يتغيب عن عمله بدون سبب.	يحتاج إلى تذكير بخصوص التأخير في الحضور والتبكير في الخروج.	لديه سجل حضور ومواظبة ممتاز.
(٥) السلوك والمحافظة على النظام	دائماً يضرب المثل الطيب في سلوكه وينال الاحترام والتقدير.	يكرر من مخالفاته للنظام والسلوك الوظيفي.	أحياناً يصعب التعامل وله علاقات طيبة مع الآخرين.
(٦) تحمل المسؤولية	يفتقر إلى الثقة بنفسه ونادراً ما يمكن الاعتماد عليه.	كفاءته عالية وعنده مقدرة لتحمل المسؤولية المناطة به.	مستوى ما يظهره من الجدية والمسؤولية تجاه عمله غير منتظم.
(٧) القدرات الادارية والقيادية	يتحلى بصفات جيدة في الادارة والقيادة.	غالباً ما ينجح في تحقيق نتائج طيبة دون حدوث تحرشات	ينجح باهر في تعامله وقيادته لمؤوسيه.
(٨) تدريب المرؤوسين	لا يظهر اية رغبة في تطوير مؤوسيه.	يعترف على ما لدى مؤوسيه من كفاءة ومقدرة ويحاول تطويرهم.	يظهر بعض التردد في مد يد المساعدة لتدريب مؤوسيه.
(٩) التقدير العام للاداء	غير مرضي	يحتاج إلى تحسين ادائه	مرضي
** ملاحظات: (بين الاجراء الذي سوف يتخذ بناء على هذا التقييم يمكن كتابة الملاحظات الاضافية على ورقة ترفق مع الاستمارة			
الاسم والتوقيع		الوظيفة	التاريخ
روجع من قبل			
اعد من قبل			
توقيع الموظف			

التوزيع: النسخة الاصلية للموظف، نسخة منه: - المشرف المقيم - ديوان الموظفين.

الاداري الجيد وفقاً لاستمارة أعدت لهذا الغرض تتضمن تسعة بنود تستخدم الخمسة الأولى منها لتقويم الموظفين من الكتبة والاداريين بينما تستخدم جميع البنود لتقويم الموظفين الاشرافيين والمتخصصين. ويتم ملء الاستمارة سنوياً من قبل الرؤساء المباشرين والقياديين وتحرر بثلاث نسخ تسلم الأولى منها للموظف لمعرفة صورته الحقيقية عند رؤساء ويحفظ النسخة الثانية عند مشرفه المباشر بينما ترسل الثالثة لقسم إدارة الأفراد بديوان شؤون الموظفين.

وبالرغم من أن الاستمارة الجديدة لم تعتمد التقديرات الكمية كأساس في تقويم العاملين إلا أنها تضمنت العديد من المفاهيم الحديثة التي سيؤدي تطبيقها إلى متابعتهم وإشعارهم بضرورة العمل على رفع مستوى اداءهم.

وقد بدأ ديوان الموظفين بتدريب بعض المشرفين على كيفية تطبيق هذا النظام وإطلاعهم على فلسفته ومبرراتهم ودوره في رفع كفاءة جهاز الاداري بوجه عام.

## ١٧ - سياسات الرواتب والمعاشات

ومن مهام ديوان الموظفين الرئيسية في مجال إدارة الخدمة المدنية مراجعته الدوري للسياسة العامة التي تحكم الأجور والمعاشات في الدولة. ففي مطلع عام ١٩٨٠ أصدر رئيس الوزراء قراره رقم ٦ الذي يحدد الاتجاهات العامة لهذه السياسة على النحو التالي:

١ - الأخذ بسياسة الأجر على قدر العمل.

٢ - تنوع الرواتب بتنوع واجبات ومسؤوليات الوظائف والمؤهلات.

٣ - تصنيف الوظائف ضمن مجموعات وفئات متشابهة.

٤ - تحقيق مبدأ العدالة والمساواة.

٥ - استخدام العلاوات لزيادة الأجر عند توفر المبررات.

٦ - فتح باب التظلم لدى الديوان بشأن تصنيف الوظائف وترتيبها.

وتطبيقاً لهذه المبادئ العامة أصدر الديوان بعد موافقة مجلس الوزراء ستة جداول تفصيلية توضح رواتب العاملين في الدولة بكافة قطاعاتها ومؤسساتها وعلى النحو التالي<sup>(١)</sup>:

□ الجدول رقم (١): لرواتب الموظفين المدنيين الذين يعملون ساعات عمل اعتيادية ويضم عشرة درجات مع عشرة رتب لكل درجة مع العلاوات السنوية لكل منها. ويبدأ سلم الرواتب بالحد الأدنى للدرجة الأولى ومقداره ٨٠ دينار بحريني بينما ينتهي بالحد الأعلى للدرجة العاشرة الذي يبلغ ٦١٤ دينار بحريني.

□ الجدول رقم (٢): لرواتب الموظفين المدنيين الذين يعملون بنظام نوبات العمل على مدى الاسبوع. وقد اعطى هذا الجدول زيادات نقدية بنسبة ١١,٥٪ لكل الدرجات والرتب معتبراً إياها وكأنها مخصصات بدل طبيعة العمل. ولذلك يبدأ السلم بالراتب ٨٩ دينار وينتهي بالرتب ٦٦٣ دينار.

□ الجدول رقم (٣): لرواتب الوظائف التخصصية وهي التي تشغل عادة بمؤهلين من حملة الشهادات العليا المتخصصة بحقل معين. وفيه عشرة درجات مع ثمانية رتب لكل درجة. ويبدأ الحد الأدنى لهذا الجدول براتب ٢٩٥ دينار وينتهي براتب ١٤٠١ دينار.

□ الجدول رقم (٤): لرواتب الوظائف التخصصية للموظفين الذين يعملون بنظام نوبات العمل وهو مشابه للجدول الثالث مع الأخذ بنظر الاعتبار المناوبات الليلية التي يخضع لها الاختصاصيون (كالأطباء). لذلك يبدأ الحد الأدنى لهذا الجدول براتب ٣٢٨ دينار وينتهي براتب ١٥٢٦ دينار.

(١) القرار رقم ٣ لعام ١٩٨٠. الجريدة الرسمية لدولة البحرين العدد ١٣٧١، فبراير ١٩٨٠م، ص ٤.

جدول درجات ورواتب الموظفين المدنيين الذين يعملون ساعات عمل اعتيادية

جدول الرواتب رقم (١)  
تاريخ العمل به: ١ فبراير ١٩٨٠

الدرجة	الحد الأدنى	الرتبة ١	الرتبة ٢	الرتبة ٣	الرتبة ٤	الرتبة ٥	الرتبة ٦	الرتبة ٧	الرتبة ٨	الرتبة ٩	الرتبة ١٠	الزيادة السنوية
١	٨٠,٠٠٠	٨٧,٠٠٠	٨٤,٠٠٠	٨٦,٠٠٠	٨٨,٠٠٠	٩١,٠٠٠	٩٤,٠٠٠	٩٧,٠٠٠	١٠٣,٠٠٠	١٠٦,٠٠٠	١٠٦,٠٠٠	٢,٠٠٠ إلى الرتبة ٤
٢	٩٥,٠٠٠	٩٨,٠٠٠	١٠١,٠٠٠	١٠٤,٠٠٠	١٠٧,٠٠٠	١١١,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	١١٩,٠٠٠	١٢٣,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	١٣١,٠٠٠	٣,٠٠٠ إلى الرتبة ٤ ٤,٠٠٠ إلى الرتبة ١٠
٣	١١٢,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١٢٤,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠	١٣٣,٠٠٠	١٣٨,٠٠٠	١٤٣,٠٠٠	١٤٨,٠٠٠	١٥٣,٠٠٠	١٥٨,٠٠٠	٤,٠٠٠ إلى الرتبة ٤
٤	١٣٦,٠٠٠	١٤١,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠	١٥١,٠٠٠	١٥٦,٠٠٠	١٦١,٠٠٠	١٦٦,٠٠٠	١٧١,٠٠٠	١٧٦,٠٠٠	١٨١,٠٠٠	١٨٦,٠٠٠	٥,٠٠٠ ٦,٠٠٠
٥	١٦٧,٠٠٠	١٧٣,٠٠٠	١٧٩,٠٠٠	١٨٥,٠٠٠	١٩١,٠٠٠	١٩٧,٠٠٠	٢٠٣,٠٠٠	٢٠٩,٠٠٠	٢١٥,٠٠٠	٢٢١,٠٠٠	٢٢٧,٠٠٠	٧,٠٠٠ إلى الرتبة ٤ ٨,٠٠٠ إلى الرتبة ١٠
٦	١٩٨,٠٠٠	٢٠٥,٠٠٠	٢١٢,٠٠٠	٢١٩,٠٠٠	٢٢٦,٠٠٠	٢٣٤,٠٠٠	٢٤٢,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٢٥٨,٠٠٠	٢٦٦,٠٠٠	٢٧٤,٠٠٠	
٧	٢٣٧,٠٠٠	٢٤٧,٠٠٠	٢٥٧,٠٠٠	٢٦٧,٠٠٠	٢٧٧,٠٠٠	٢٨٧,٠٠٠	٢٩٧,٠٠٠	٣٠٧,٠٠٠	٣١٧,٠٠٠	٣٢٧,٠٠٠	٣٣٧,٠٠٠	١٠,٠٠٠
٨	٢٨٤,٠٠٠	٢٩٦,٠٠٠	٣٠٨,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠	٣٣٢,٠٠٠	٣٤٤,٠٠٠	٣٥٦,٠٠٠	٣٦٨,٠٠٠	٣٨٠,٠٠٠	٣٩٢,٠٠٠	٤٠٤,٠٠٠	١٢,٠٠٠
٩	٣٤١,٠٠٠	٣٥٥,٠٠٠	٣٦٩,٠٠٠	٣٨٣,٠٠٠	٣٩٧,٠٠٠	٤١١,٠٠٠	٤٢٥,٠٠٠	٤٣٩,٠٠٠	٤٥٣,٠٠٠	٤٦٧,٠٠٠	٤٨١,٠٠٠	١٤,٠٠٠
١٠	٤٣٤,٠٠٠	٤٥٢,٠٠٠	٤٧٠,٠٠٠	٤٨٨,٠٠٠	٥٠٦,٠٠٠	٥٢٤,٠٠٠	٥٤٢,٠٠٠	٥٦٠,٠٠٠	٥٧٨,٠٠٠	٥٩٦,٠٠٠	٦١٤,٠٠٠	١٨,٠٠٠

يطلق هذا الجدول فقط على الموظفين الذين يعملون ٣٦ ساعة في الأسبوع.

جدول درجات ورواتب الموظفين المدنيين الذين يعملون بنظام نوبات العمل

جدول الرواتب رقم (٢)  
تاريخ العمل به ١ فبراير ١٩٨٠

الدرجة	الحد الأدنى	الرتبة ١	الرتبة ٢	الرتبة ٣	الرتبة ٤	الرتبة ٥	الرتبة ٦	الرتبة ٧	الرتبة ٨	الرتبة ٩	الرتبة ١٠	الزيادة السنوية
١	٨٩,٠٠٠	٩١,٠٠٠	٩٣,٠٠٠	٩٥,٠٠٠	٩٧,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٣,٠٠٠	١٠٦,٠٠٠	١٠٩,٠٠٠	١١٢,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	إلى الرتبة ٤
٢	١٠٤,٠٠٠	١٠٧,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١٢٤,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠	١٣٢,٠٠٠	١٣٦,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠	إلى الرتبة ٤
٣	١٢٥,٠٠٠	١٢٩,٠٠٠	١٣٣,٠٠٠	١٣٧,٠٠٠	١٤١,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠	١٥١,٠٠٠	١٥٦,٠٠٠	١٦١,٠٠٠	١٦٦,٠٠٠	١٧١,٠٠٠	إلى الرتبة ٥
٤	١٥٣,٠٠٠	١٥٨,٠٠٠	١٦٣,٠٠٠	١٦٨,٠٠٠	١٧٣,٠٠٠	١٧٨,٠٠٠	١٨٣,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	١٩٣,٠٠٠	١٩٨,٠٠٠	٢٠٣,٠٠٠	إلى الرتبة ١٠
٥	١٨٥,٠٠٠	١٩٢,٠٠٠	١٩٩,٠٠٠	٢٠٦,٠٠٠	٢١٣,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	٢٢٧,٠٠٠	٢٣٤,٠٠٠	٢٤١,٠٠٠	٢٤٨,٠٠٠	٢٥٥,٠٠٠	٧,٠٠٠
٦	٢٢٢,٠٠٠	٢٢٩,٠٠٠	٢٣٦,٠٠٠	٢٤٣,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٢٥٨,٠٠٠	٢٦٦,٠٠٠	٢٧٤,٠٠٠	٢٨٢,٠٠٠	٢٩٠,٠٠٠	٢٩٨,٠٠٠	إلى الرتبة ٤
٧	٢٦٣,٠٠٠	٢٧٣,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	٢٩٣,٠٠٠	٣٠٣,٠٠٠	٣١٣,٠٠٠	٣٢٣,٠٠٠	٣٣٣,٠٠٠	٣٤٣,٠٠٠	٣٥٣,٠٠٠	٣٦٣,٠٠٠	إلى الرتبة ١٠
٨	٣١٤,٠٠٠	٣٢٦,٠٠٠	٣٣٨,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٣٦٢,٠٠٠	٣٧٤,٠٠٠	٣٨٦,٠٠٠	٣٩٨,٠٠٠	٤١٠,٠٠٠	٤٢٢,٠٠٠	٤٣٤,٠٠٠	١٢,٠٠٠
٩	٣٧٩,٠٠٠	٣٩٣,٠٠٠	٤٠٧,٠٠٠	٤٢١,٠٠٠	٤٣٥,٠٠٠	٤٤٩,٠٠٠	٤٦٣,٠٠٠	٤٧٧,٠٠٠	٤٩١,٠٠٠	٥٠٥,٠٠٠	٥١٩,٠٠٠	١٤,٠٠٠
١٠	٤٨٣,٠٠٠	٥٠١,٠٠٠	٥١٩,٠٠٠	٥٣٧,٠٠٠	٥٥٥,٠٠٠	٥٧٣,٠٠٠	٥٩١,٠٠٠	٦٠٩,٠٠٠	٦٢٧,٠٠٠	٦٤٥,٠٠٠	٦٦٣,٠٠٠	١٨,٠٠٠

يطبق هذا الجدول فقط على الموظفين الذين يعملون بنظام (٣ نوبات عمل) طوال ٢٤ ساعة.

إن النظرة المحللة لكل ما تقدم من إنجازات ومن حقائق واحصائيات للتجربة البحرينية في مجال تنمية الادارة العامة وإدارتها للتنمية الشاملة أوصلتنا إلى استنتاج ما يلي:

١ - لقد ظلت البحرين طيلة قرن ونصف من الزمن أي منذ سيطرة آل خليفة عليها لأول مرة عام ١٧٨٣ وحتى قيام الحرب العالمية الأولى تعيش صراعاً عنيفاً من أجل مجرد البقاء على قيد الحياة. ولقد أورثتها غزوات الدول المجاورة وأطماعها التي ظلت كمشبح الموت المطل برأسه عليها: الهزال والمرض والتخلف. ورغم ذلك فقد ظلت قبائلها العربية تقاوم هذا الصراع بكل جلد وصرير وتكشف متحدية أطماع البشر كتحدي جزيرتهم لأطماع البحر الذي أحاطها من كل صوب وكأنه يريد ابتلاعها يوماً ما.

٢ - لقد هيمن الانكليز على ادارة البحرين طيلة نصف قرن من الزمن ابتداء من العشرينات من هذا القرن حتى عام ١٩٧٠ بعد أن فرضوا نفوذهم السياسي والعسكري والتجاري عليها كما حاولوا جاهدين التبشير بمبادئ ديانتهم المسيحية من جهة وبث بذور الفرقة المذهبية والطائفية والقبلية بين سكانها السلمين من جهة أخرى. كما استعانوا بأعداد كبيرة من الهندوس والبوذيين والفرس كموظفين ومدنيين وكعسكريين وعمال. وليس غريباً أن تورث البحرين بسبب هذا الخليط غير المتجانس مشاكل حضارية وسياسية كادت تؤثر على استقلالها لكنها اليوم أقل خطراً مما كانت عليه.

٣ - وأبرز ما أبقاه الغربيون في دولة البحرين الفتية إلى جانب تواجدهم الاستراتيجي الذي حققته التسهيلات التي تحصل عليها أساطيلهم الجوية والبحرية هو بقاء النفوذ التكنوقراطي والاداري لخبراءهم. فديوان الموظفين بدولة البحرين لا يزال يدار حتى يومنا هذا من قبل لويس وليم كونروي. وليس غريباً أن نجد أن جميع التشريعات والقرارات والتعميمات التي يصدرها هذا الجهاز لا تزال

□ الجدول رقم (٥): لرواتب القضاة. ويضم سبع درجات مع ثمانية رتب لكل درجة ويبدأ بحد أدنى قدره ٤٧٦ دينار وينتهي براتب ١٢٨٢ دينار.

□ الجدول رقم (٦): لرواتب الموظفين التنفيذيين. ويضم خمس درجات مع عشرة رتب لكل درجة. ويبدأ براتب ٥٤٩ دينار وينتهي براتب ١٥٣٢ دينار. ويطبق هذا الجدول عادة على القياديين والمدراء العامين.

وهناك جدول سابع يتضمن العلاوات الاجتماعية لكافة فئات الموظفين المدنيين بما فيهم القضاة والتنفيذيين والمناوبين. وقد جعل هذا الجدول علاوة الأعزب أقل من علاوة المتزوج بنسبة ٥٠٪ تقريباً. وتبدأ العلاوات الاجتماعية للعزاب بعشرة دنائير وتنتهي بـ ٢٢ دينار. أما علاوات المتزوجين فتبدأ بـ ١٥ دينار وتنتهي بـ ٣٥ دينار. أما علاوات التنفيذيين العزاب فتبدأ بـ ٢٢ دينار وتنتهي بـ ٥٠ دينار. في حين أن علاوات المتزوجين منهم تبدأ بـ ٣٥ دينار وتنتهي بـ ٧٥ دينار.

وليس هناك من شك في أن المعايير أعلاه التي استخدمت في احتساب رواتب العاملين تعتبر في غاية التطور وتأخذ بنظر الاعتبار طبيعة الوظيفة ومستوى المؤهلات اللازمة لشغلها والظروف التي تؤدي فيها وحجم العرض والطلب عليها إضافة إلى المستويات العالمية للأسعار وبالتالي للرواتب الممنوحة في الدول المجاورة. وهكذا استطاعت دولة البحرين من خلال تنظيمها الاداري الدقيق ونظم تقويم الاداء التي تستخدمها من توفير امتيازات مادية جيدة لموظفيها بالرغم من محدودية إمكانياتها الاقتصادية ولكنها بنفس الوقت تضمن انتاجية عالية وإنجاز مرتفع.

ونرفق طياً جدولين من هذه الجداول التي تطبق على غالبية الموظفين العاملين في الدولة.

٤ - ان التحدي الذي تواجهه دولة البحرين من جراء النضوب التدريجي لبترونها لابد أن يحرك فيها الاستجابة القوية نحو إيجاد مصادر جديدة للتنمية قبل غيرها من الدول الخليجية التي لم تواجه بعد مثل هذا التحدي. ومثل هذه الاستجابة قد تحققت فعلاً كما أكدتها المعلومات الاحصائية المتوفرة.

فالجدول أدناه يوضح نسبة الاعتماد على النفط ونسبة الاعتماد على المصادر اللانفطية وكيف أنها تقل كثيراً عما هي عليه بالدول النفطية.

ايرادات دولة البحرين بملايين الدنانير

السنة	ايرادات النفط	نسبتها	ايرادات لا نفطية	نسبتها	منح	نسبتها	المجموع
١٩٧٥	١١٠,٥	%٨٢	٢٤,١	%١٨	-	-	١٣٥,٠
١٩٧٦	١٥٦,٤	%٨٠	٣٤,٧	%١٨	٠,٥	%٢	١٩١,٦
١٩٧٧	١٨٠,٧	%٦٩	٥٠,١	%١٩	٢٩,٩	%١٢	٢٦٠,٧
١٩٧٨	١٩١,٨	%٧٠	٥٥,٧	%٢٠	٢٦,٤	%١٠	٢٧٣,٩
١٩٧٩	١٦٠,٢	%٦٢	٦٨,٧	%٢٧	٢٦,١	%١١	٢٥٥,٠
١٩٨٠	٢٢٨,٦	%٦٩	٦٦,٠	%٢٠	٣٤,٤	%١١	٣٢٩
١٩٨١	٢٤٥,٠	%٧٠	٧٢,٧	%٢١	٣٣,٧	%٩	٣٥١

والجدول أدناه يعنّس صدق هذا التوقيع إذا ما قورنت مع المصروفات الجارية بدول المنطقة.

ولا شك أن انخفاض المصروفات الحكومية المتكررة ومحدودية نسبتها قياساً بالمصروفات الانشائية قد يعتبر ظاهرة صحية إذا ما دلل ذلك على وجود تخطيط مركزي وسياسة عامة تدعم هذا الاتجاه. غير أن غيبة هذا التخطيط من جهة واستقرار المصروفات الانشائية من جهة أخرى يدل على أن اعتبارات الحاجة والعوز وحدها هي التي وصلت بالميزانية العامة إلى ما هي عليه ودولة نامية كالبحرين تحتاج إلى التفكير الجدي بمصادر جديدة لتدفع بها لعجلة التنمية الشاملة التي تطمح الجماهير فيها.

٦ - وإذا كانت الدول الخليجية النفطية قد تبنت فلسفة الاقتصاد احر لاعتبارات سياسية بحتة فإن ما تقدمه

تدون وتوثق باللغتين العربية والانكليزية. ولكي تظل سلطات كونروي واسعة ومرنة في هذا المجال فإن دولة البحرين لم تأخذ لحد الآن بفكرة القانون الموحد للخدمة المدنية الذي ينظم شؤون العاملين بالدولة بل تركت تنظيمها للقرارات التي يقترحها ديوان الموظفين وبقراها مجلس الوزراء وقد تحققت هذه المرونة قدرماً من الايجابيات غير أن بقاء بعض الأجانب في مواقع قيادية كهذه أمر يثير الدهشة خاصة وأن هناك العديد من المواطنين البحرينيين المتخصصين في هذه الحقول ولديهم الخبرات والمؤهلات التي تجعلهم أهلاً لشغلها.

والتفاؤل الذي قد تعكسه هذه الأرقام للوهلة الأولى سرعان ما يتبدد حين نتأمل تفصيلات جداول الموازنة العامة فنجد أن الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على المواطنين تشكل نسبة ١٢٪ من مجموع الايرادات وأن ما تتقاضاه الدولة من الخدمات الحكومية التي تقدمها للجمهور تصل إلى ٧٪ بينما تشكل الاعانات والقروض ١١٪ وذلك في ميزانية عام ١٩٨٠. وهذا يعني أن الدولة لا تزال تواجه بل تعاني من مشكلة تمويل ميزانيتها العامة وليست هناك ملامح لانفراج هذه المعاناة في المدى القريب.

٥ - ومن ناحية أخرى فإنه من المتوقع أن تبدأ دولة البحرين قبل غيرها من دول الخليج بترشيد انفاقها ورفع كفاءة اداء مؤسساتها من أجل التقليل من المصروفات الجارية والمتكررة لصالح المصروفات الرأسمالية والمشروعات الضرورية لاقامة البنية الهيكلية.

نفقات دولة البحرين بملايين الدنانير

السنة	مصرفات جارية	نسبتها	مصرفات رأسمالية	نسبتها	المجموع	العجز أو الفائض
١٩٧٥	٦٧,٦	%٥٦	٥٤,٢	%٤٤	١٢١,٨	١٣,٢
١٩٧٦	٨٨,٣	%٤٣	١١٤,٩	%٥٧	٢٠٣,٢	١١,٦
١٩٧٧	١١٦,٢	%٤٤	١٤٢,٦	%٥٦	٢٥٨,٨	١,٩
١٩٧٨	١٣٤,٥	%٥٢	١٤٨,٣	%٤٨	٢٨٢,٨	٨,٩
١٩٧٩	١٥٠,٠	%٥٣	١٣٠,٠	%٤٧	٢٨٠,٠	٢٥,٠
١٩٨٠	٣٨١	%٥٦	٢٩٨	%٤٤	٦٨٠	—
١٩٨١						

لسان حكامها ووزرائها فإن السؤال الكبير والخطير الذي يتوقع أن يتردد على لسان مواطني البحرين الذين عرفوا بوعيهم السياسي وتمرسوا في مقارعة السيطرة الأجنبية يدور حول إمكانية تحقيق التنمية التي يطمح بها هذا الشعب مع بقاء الدولة على ما هي عليها في تكوينها السياسي الداخلي وفي عزلتها القومية التي أبعدها عن الانضمام لدولة الامارات العربية المتحدة.

ونحن إذ نبدي شوقنا لمعرفة الاجابة المقترحة لهذا السؤال فإننا على يقين بأن التجزأة والتنمية ضدان لا يلتقيان وأن الادارة المتطورة لا تنمو ولا تترعرع إلا في أحضان النظام السياسي المتفاعل..

وعليه فإن التنمية الحقة لن تحققها المشروعات الخدمية الممولة من هنا ومن هناك، وإنما تحققها الارادة الجماعية المؤمنة بأحقيتها في تحديد أهدافها وتصميم القرارات التي تحدد وجهتها وترسم مستقبلها وتدعمها الامكانيات المادية التي يمكن توفيرها في ظل الدولة الخليجية الموحدة. وهذا ما ترقبه جماهير هذه الأمة من المحيط إلى الخليج وهي مؤمنة به كمصير محتم إن أرادت البقاء والتنمية.

دولة البحرين من دعم وتشجيع لقطاعها لخاص إنما تفرضه عليها ظروفها الاقتصادية والسياسية والادارية معاً. وإذا كان هذا الدعم قد أدى إلى تطوير هذا القطاع وتقوية مساهمته في اغناء الحياة الاقتصادية فإن مجالات نشاطه لا تزال تنحصر غالباً في مجال الخدمات والتسهيلات وليس في مجال الانتاج أو التجارة. وهذا يقلل بالضرورة من احتمالات استغلاله واحتمالات تجاسره أو تحديه للقطاع العام. كما أن لوعي الجهاز الحكومي وتفهم قيادته لأولويات التنمية أثره البارز في تحقيق بعض الانسجام والتفاهم بين القطاعين ليسيراً جنباً إلى جنب بخطى واضحة ولكنها قد تبدو بطيئة أو متعثرة لبعض الطموحين أو لمن طالت معاناتهم ونفذ صبرهم. ولكن ما السبيل آزاء هذا الواقع الايكولوجي الذي له معطياته وديناميكياته التي لا يمكن تجاهلها في التحليلات الديالكتيكية والموضوعية للتغيير والتنمية؟

٧ - وإذا كانت دولة البحرين قد استشعرت حاجتها الماسة إلى التعاون الخليجي المشترك وهذا ما هو واضح فعلاً وانها سلمت بعجزها عن الوقوف على قدميها لتمويل برامج تنميتها وهو أمر حاصل ومعلن على

# **Public Administration and Development in Bahrain**

**By:**  
**Dr. A'amir Al-Qubaissi**  

---

**U.A.E. University**

## **Summary**

This study concerns the development of public administration in Bahrain during the decades of the 1960's and 1970's. It is intended to be a field study analysing the development of government structure both in general and in each department, rather than an historical or descriptive study.

The author tries to show the relationships between the socio-economic development with the evolution of the political and administrative systems, as the economy of Bahrain developed since the discovery of oil, there was a great need for re organization of the administrative milieu,

amendment of almost all civil laws, the elimination of governmental routine, etc. The administrative set-up prior to the discovery of oil was geared for a stagnant backward economy, based mostly on tribal traditions. Hence, a modernization of such system was a necessary condition for economic development.

The paper gives a survey of economic development, administrative evolution and some of the important new laws which took place during those two decades in addition to some historical background on state and economy of Bahrain.